الحاجات العدلية لليمنيين
من المشاكل إلى الإنصاف

HiiL innovating justice

Kingdom of the Netherlands

بحث أجرى بدعم من سفارة هولندا في الجمهورية اليمنية

"خلال السنوات الثماني والعشرين الماضية عرفت عائلة عمر نزاعات حول الإرث. فوالده وعمه عاجزان عن الاتفاق على توزيع أملاكهما القيِّمة. ولحوالي ثلاثة عقود تقريبا حاولا شتى السبل لتسوية المشكلة، غير أنها كلها باءت بالفشل. فالبطء والفساد في المؤسسات حالا دون وصولهم إلى حل عادل في وقت ملائم. ما أدى إلى لجوء أقارب عمر في النهاية إلى التقاتل واستعمال السلاح محاولين الدفاع عن ما يعتقدون أنه ملك لكل منهم. غير أن اللجوء إلى العنف لم يحل أيضا المشكلة، لا بل أطال أمد النزاع وضاعف مستويات التوتر وأدى إلى زيادة الفُرقة بين عائلة كانت في ما مضى عائلة موَّحدة ومتماسكة."

قضية عمر ليست استثناء، فتقريبا يواجه كل مواطن يمني راشد نزاعا معينا كل سنة، تضاف إلى ملايين القضايا الجديدة التي تنشأ سنويا. ينجح البعض بتسوية مشاكلهم إلا أن الغالبية تجد نفسها عالقة في إجراءات غير منصفة وغير راضية عن النتيجة. إن التوصل إلى حلّ المزيد من هذه القضايا أمر ممكن، ما من شأنه أن يقلِّص من مستوى التوتر ويخفض التكاليف ويساهم بدوره في زيادة إمكانيات النمو الاقتصادي في اليمن.

جاء نشر هذا التقرير في وقت ملائم للشعب اليمني

"**فالبيان الختامي**" لمؤتمر الحوار الوطني حدَّد أسس **العقد الاجتماعي** الذي يرغب به الشعب اليمني:

يمن جديد قائم على اسس مبادئ القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد لضمان التنمية المستدامة للشعب اليمني.

يشكل هذا التقرير أداة يمكن استعمالها لتحقيق هذا الهدف من خلال تحديد الحاجات العدلية التي تواجه الشعب اليمني، وأي من المسارات سلكها الشعب لسد هذه الحاجات، وإلى اي درجة يشعر بالرضا من النتيجة التي تم التوصل إليها. كما يؤمن أداة للقيام بمقارنة معيارية حول الحالة الراهنة للعديد من أوجه العدالة والحكم ويسلط الضوء على المجالات التي يمكن تركيز الجهود عليها لتحسين تسليم العدالة.

المكونات الأساسية للعقد الاجتماعي (Social Contract الجديد)	لماذا تساعد أداة قياس الحاجات العدلية ومستوى الرضا
"دولة مدنية" فدرالية، يكون فيها الجميع سواسية أمام القانون، حيث يشارك المواطن في صنع القرارات، وحيث يمكن للشعب اليمني كافة أن ينعم بحياة حرة ومحترمة.	يعكس هذا التقرير أراء الشعب اليمني ويجب استعماله كدليل يساعد على صنع القرار. إن فهم تحديات الشعب اليمني ووضع إجراءات مبتكرة لتذليل هذه التحديات يساعد اليمنيين على العيش بكرامة وحرية.
إن دور الدولة ومؤسساتها يقوم على تلبية وتعزيز حاجات ومصالح وتطلعات الشعب اليمني، مع الحرص في الوقت نفسه على ضمان مساءلة هذه المؤسسات أمام الشعب.	تستند هذه البيانات على الحاجات العدلية للشعب وتسلط الضوء على أي من المؤسسات – الرسمية وغير الرسمية- تؤدي عملها أو لا. مع العلم أن البيانات هي اساس أي مساءلة.

ملخص

لمحة سريعة عن بعض الوقائع – الوصول إلى العدالة في اليمن	10 - 01
تأثير الدومينو (التفاعل التسلسلي) لمشاكل العدالة غير المسوّاة	15 - 11
"أداة قياس الحاجة إلى العدالة ومستوى الرضا"	24 - 16
المشاكل الأساسية والمسارات إلى العدالة لليمنيين	37 - 25
تسليط الضوء على النزاعات على الأراضي	46 - 38
تسليط الضوء على مشاكل الطلاق والانفصال	56 - 47
تسليط الضوء على جرائم العنف	63 - 57
وماذا أيضا بالنسبة إلى البيانات وتحديداتها	67 - 64
استعمال المعلومات لتقليص عبء مشاكل الأراضي	75 - 68
دروس قيمة مستخلصة من تجارب اليمنيين	76

1. لمحة سريعة عن بعض الوقائع – الوصول إلى العدالة في اليمن

يواجه الشعب اليمني العديد من المشاكل العدلية

واجه كل المجيبين اليمنيين تقريبا **مشكلة عدلية واحدة أو أكثر** خلال السنوات الأربع الماضية.

- تنشأ الحاجات العدلية حين يحتاج الشعب اليمني إلى حماية مصالح مهمة له.
- تشمل الأمثلة: مشاكل المستهلك، نزاعات مع الجيران والطلاق
- استنادا إلى استطلاع الرأي الذي أجريناه يطلب الشعب اليمني إجراءات تُفضي إلى حلول عادلة ومنصفة.

وكمعدل، أبلغ كل مجيب عن **4.55 مشكلة عدلية**

ما يعني أن على الشعب اليمني أن يتعامل مع حاجة عدلية خطرة وصعبة واحدة على الأقل كل سنة.

فئات المشاكل العدلية الأكثر شيوعا

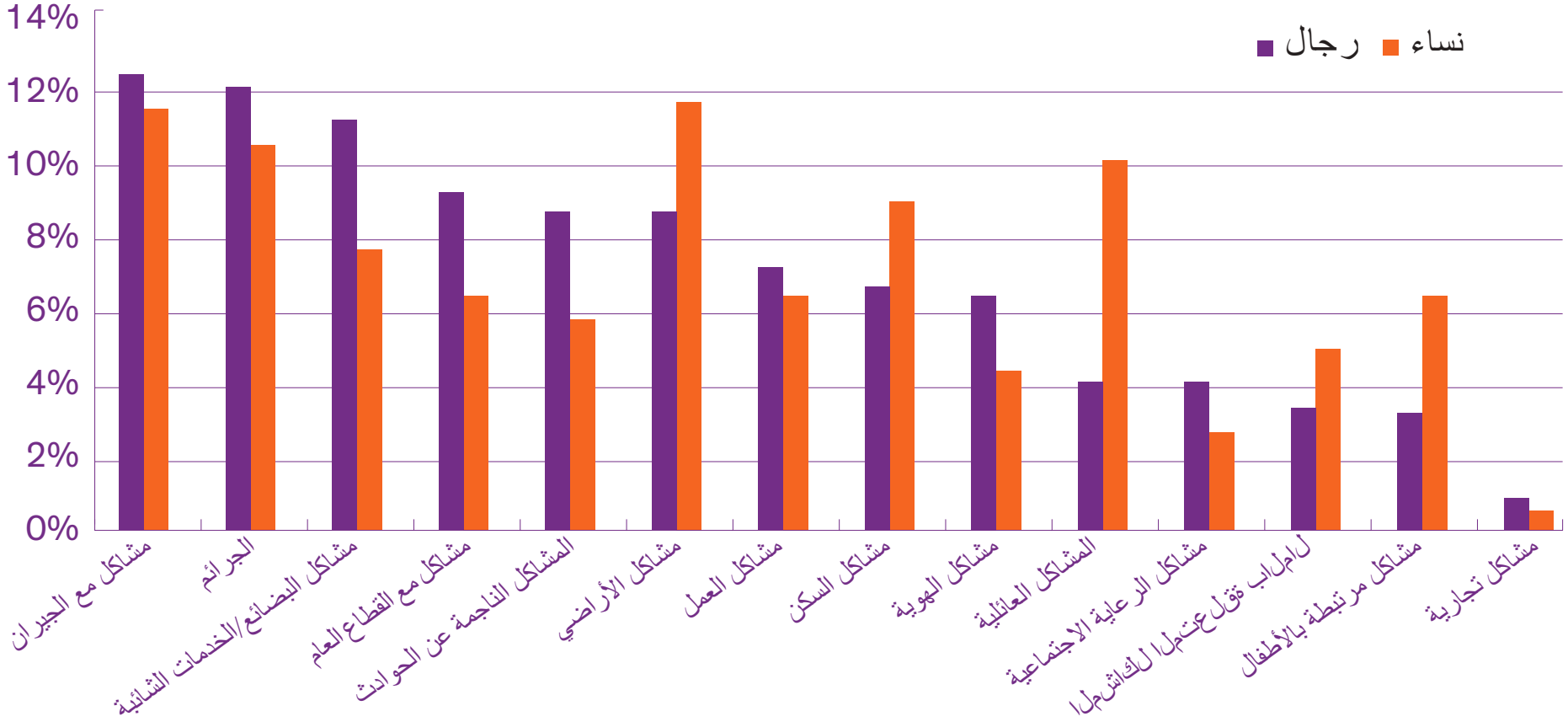

المشاكل الأكثر شيوعا التي اعترضت الرجال هي:
مشاكل مع الجيران، والجرائم، والبضاعة/ الخدمات الشائبة.

المشاكل الأكثر شيوعا التي اعترضت النساء هي:
مشاكل الأراضي، مشاكل ترتبط بالعائلة (الأطفال) ومشاكل السكن.

مقارنة اليمن على مستوى دولي

كازاخستان 2011

تشير دراسة أجريت في نطاق مبادرة Open Society's Initiative أ **56%** من المجيبين **واجهوا حاجات عدلية**. والمشاكل المرتبطة بالعمل والخدمات الطبية ونزاعات المستهلك شكلت الحاجات العدلية الحالات الأكثر شيوعا.

اندونيسيا 2013

وجدت دراسة أجراها معهد لاهاي لتدويل القانون HiiL أن **16%** من المجيبين من خمس محافظات اندونيسية واجهوا **مشكلة واحدة أو أكثر**. وشكلت الجرائم الصغيرة والمخالفات الإدارية والمشاكل المرتبطة بالأموال المشاكل الثلاث الأكثر حدوثا.

كندا 2009

45% من المجيبين الكنديين واجهوا نوعا **من أنواع المشاكل العدلية الخطرة**. وتمثلت المشاكل الأكثر شيوعا في مشاكل المستهلك المرتبطة بنزاعات حول كمبيالات وخلافات حول تحصيل الأموال.

هولندا 2013

أظهرت دراسة أجراها معهد لاهاي لتدويل القانون أن **46%** من الشعب الهولندي واجه **مشكلة واحدة أو أكثر خلال السنوات الاربعة الماضية**. وتمثلت المشاكل الفردية الأكثر شيوعا في: شراء البضاعة الشائبة وقيمة الضرائب على الملكية ومشاكل المستهلك حول خدمات صيانة المنازل.

مقارنة مع غيره من البلدان، يواجه الرجال والنساء اليمن كما أكبر من المشاكل العدلية ومعدل المُطالبة بحلول عادلة ومُستدامة مرتفع.

2. تأثير الدومينو (التفاعل التسلسلي) لمشاكل العدالة غير المسوّاة

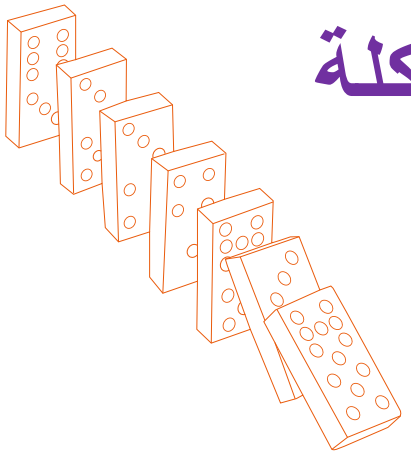

تأثير الدومينو (التفاعل التسلسلي) لكل مشكلة عدالة غير مسوّاة على المواطن اليمني:

- ليال من دون نوم وساعات من التوتر
- ثبت أن 25% من المشاكل العدلية تؤدي إلى مشاكل صحية
- برهن رجال الاقتصاد أن الافقر هم الأكثر معاناة: فغالبا ما يشعرون بعدم الأمان في المنزل (الجرائم والعنف المنزلي)؛ يجهلون حقوقهم بالنسبة لمسكنهم وأرضهم (أراضيهم الزراعية)؛ والأفقر هم الأكثر شعورا بعدم الأمان في عملهم.
- أكدت الابحاث أن انعدام الأمان القانوني يؤدي إلى تدني الاستثمار في المساكن وفي الأعمال والمهارات المتخصصة الضرورية للحصول على عمل أفضل.
- كل فلس وساعة يُصرفا على الحماية من الجرائم أو الابتزاز، يمكن أن يوجَّها نحو التعليم أو الصرف الصحي أو الرعاية الصحية.

الشعور الدائم بانعدام العدالة يمكن أن يؤدي إلى العنف وفي النهاية إلى انعدام الثقة في الحكومة الأمر الذي يؤثر على الامتثال للقوانين والعوائد الضريبية.

ملايين المشاكل العدلية الخطرة والصعبة تنشأ كل عام. يؤثر هذا الأمر بشكل كبير على إجمالي الناتج المحلي ونوعية الحياة في اليمن.

كل مشكلة عدلية يُصار إلى تسويتها أو الحؤول دون وقوعها، تساهم مباشرة وإيجابيا بالناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية في اليمن

تحسين التعاطي مع المشاكل العدلية يؤثر إيجابا على مختلف مجالات التنمية

ويؤدي هذا إلى:

- مزيد من الانصاف في العلاقات الأسرية
- تحسين التعليم
- تحسن في إنتاجية الأراضي والإنتاجية الزراعية
- تحسن في ظروف السكن
- حكومة محلية أكثر استجابة
- مزيد من الأشخاص يتخلصون من الفقر المدقع

يسعى العديد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أصقاع العالم بالتالي إلى **إصلاح أنظمة العدالة وإدراج دعائم حكم القانون ضمن أهداف التخطيط لديها**. إلا أنه ولسوء الحظ، العديد من مبادرات الإصلاح هذه لم تفض إلى التأثير المنشود.

حكم القانون لا يزال مجالا يصعب إثبات نجاح المبادرات المتخذة فيه

أين علينا التركيز؟ هل علينا:

"تدريب القضاة؟ تزويدهم بأجهزة الكمبيوتر؟ استخدام مُدعين عامين؟ تأسيس صناديق مساعدات قانونية؟ بناء مراكز مجتمعية للمساعدة العدلية؟ دعم مجالس التحكيم غير الرسمية في القرى؟ رعاية برامج على الراديو؟"

وكيف نعلم إن حققنا النجاح؟ هل هو عندما:

" يزيد عدد القضاة والمدعين العامين؟ يرتفع عدد الأحكام؟ يصبح عدد المحتجزين أكثر (أو أقل)؟ يزيد الوعي حول الحقوق؟ تصنيف أفضل من حيث مؤشرات الحوكمة العالمية وحكم القانون؟"

"من غير الممكن إدارة ما تعجز عن قياسه»

بالنسبة إلى الخبراء: « إن عدم القدرة على إظهار المكاسب السريعة والنتائج القابلة للقياس، يغدو عائقا أساسيا لدخول مجال تخطيط حكم القانون أو المواظبة عليه .»

3. أداة قياس الحاجة إلى العدالة ومستوى الرضا

دروس مستخلصة من دراسات وسياسات سابقة

تحويل الاهتمام من العدالة الرسمية إلى الأماكن الفعلية حيث تنشأ العدالة

غالبية الدراسات السابقة حول وضع العدالة في اليمن وغيرها من الأماكن تركز على الإطار المؤسساتي والسياق السياسي. **ما هي التشريعات القائمة؟ ما هي المحاكم القائمة؟ كيف هي منظمة أجهزة الشرطة والادعاء العام والمحامون والمساعدة القانونية؟** هذه هي الأسئلة التي تم التطرق إليها.

أظهرت الدراسات حول الحاجات العدلية التي أجريت في ٥٠ بلداً أن غالبية المشاكل تسوّى من خلال المفاوضات؛ وثمة ثغرة بالنسبة إلى المعلومات الخاصة بالنصائح التي يسديها الأصدقاء والعائلة ودور السلطات غير الرسمية ضمن المجتمعات المحلية.

من عرض حالات التظلم الجسيمة إلى المشاكل الجوهرية التي تؤثر على عدد كبير من الناس

تميل الدراسات التي تجريها المنظمات غير الحكومية إلى التركيز على الحالات الفردية لانتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد أو الظروف المُحبطة في المحاكم أو السجون. أو يسألون السكان عن ثقتهم بالقضاة واستقلاليتهم. ورغم أنه من المهم إيلاء العناية لهذه المواضيع، إلا أن ثمة مواضيع أخرى تستحق الاهتمام وهي مواضيع تؤثر على عديد من الأشخاص على غرار النزاعات على الاراضي والمشاكل العائلية والمشاكل التي ترتبط ببضاعة شائبة.

من بعد واحد للإنصاف إلى الاستماع إلى وجهات نظر أكثر تعقيدا حول ما يُعدّ منصفا

القسم الأكبر من الدراسات حول الحاجات العدلية الموجودة حاليا يركز بشكل حصري على كيف يمكن أن تكون الإجراءات مرضية.

وجد الباحثون أن الاشخاص يفرّقون بين الحصول على معاملة محترمة، والحصول على إجراءات عادلة، ومعرفة

دروس مستخلصة من دراسات وسياسات سابقة

ما ينتظرهم من إجراءات معينة. فالناس يرغبون بأن يُسمع صوتهم وأن يعاملوا باحترام أكبر. كما يتوقعون أن تكون النتيجة عادلة وشفافة وتؤمن حلا جيدا لمشاكلهم وتكون مقبولة، وصالحة وتؤدي دورها بنجاح. وهنا يمكن إحراز تقدم في مجال الابحاث، وهو تقدم قابل للقياس.

السياسات الحالية تركز على تحسين المؤسسات الرسمية إنما ثمة الكثير مما يمكن استخلاصه من العدالة غير الرسمية

السياسات تميل إلى تحسين المحاكم والقوانين وغيرها من المؤسسات الرسمية. أما الاثر على حكم القانون فلم يفض دوما إلى النتائج المرتقبة، وبالتالي لا بد من اعتماد مقاربات جديدة.

أداة قياس الحاجة إلى العدالة ومستوى الرضا

تجعل من الممكن قياس مجال حكم القانون في اليمن الذي لا يُخفي مواجهته تحديات جمة

تركز المقاربة على:

1. العدالة في حياة الناس وفهم تجاربهم خلال سعيهم للحصول على العدالة، سواء من خلال الإجراءات غير الرسمية أو من خلال توجههم إلى المحاكم والمحامين

2. تسمح لصانعي القرار بالتركيز على العدالة حينما وحيثما تبرز حاجة ملحة إليها. والمواطنون أنفسهم هم الذين يسلطون الضوء على هذه المشاكل وذلك من خلال مقاربة المشاكل من أسفل إلى أعلى Bottom Up.

3. تؤمن أداة قائمة على الدليل تدعم إجراءات صنع القرار لتخطيط المساعدات التنموية في مجال حكم القانون.

4. تستند على المعرفة المحلية لتحديد أي من الأساليب هي الأنجع (المجالات التي تبعث على التفاؤل)

5. تُخبر المنتفعين من العدالة ومقدمي العدالة حول الخدمات العدلية. وتسمح للمنتفعين من العدالة بأن يعلموا أين عليهم التوجه وأي خدمة يلجؤون إليها كما تساعد مقدمي العدالة على تحسين خدماتهم.

6. تقدم بديلا فعالا من حيث التكلفة لمراقبة التقدم المحرز في قطاع العدالة. فالمقاربة المعيارية التي تُعتَمد بصورة متكررة تفضي إلى: وفورات في الحجم؛ تخفيض التكاليف التشغيلية؛ زيادة الفعالية (توفير الوقت والموارد)، تخفيض المخاطر التشغيلية مع السماح بمقارنة معيارية بين البلدان.

أين بحثت عن الحل؟

لفهم المشاكل العدلية في اليمن، طرح 103 أسئلة على المجيبين:

في ما يلي بعض الأسئلة التي طرحت على الأشخاص

إلى أي مدى (السلم من 1 إلى 5) ...

؟ طابحإلاب روعشلل تاءارجإلا كتعفد

- دفعتك الإجراءات للشعور بالإحباط ؟
- دفعتك الإجراءات للشعور بالغضب؟
- كنت قادرا على التعبير عن وجهات نظرك وشعورك خلال إجراءات تسوية النزاعات؟
- طبِّقت القواعد نفسها بالمساواة عليك وعلى الطرف الآخر/ الأطراف الآخرين؟

هل شعرت أنك تملك الأدوات والمهارات لحل المشكلة؟

- كانت إجراءات حل النزاعات تستند على معلومات دقيقة؟
- فسر لك المحكِّمون حقوقك وخياراتك خلال الإجراءات بشكل وافٍ وتأكدوا من أنك تفهمها؟
- هل كان من المهم لك أن تأتي القسمة منسجمة مع ما تستحقه؟
- الرجاء إعلامنا بإجمالي الوقت بالساعات الذي خصصته لحل المشكلة؟
- حدِّد بشكل موجز طبيعة النتيجة؟

ما هو الثمن الذي دفعته من حيث المال والوقت والمجهود؟

ما هي المشاكل العدلية الأكثر إلحاحا وتكرارا؟

منهجية البحث

استطلاع الرأي

مجموعة من الشعب اليمني 3000 مجيب تم اختيارهم بشكل عشوائي

طرحت عليهم أسئلة تختص بالعدالة:

تضمنت المواضيع

المشاكل

النصائح

المسارات إلى العدالة

القرارات

الإنصاف

حلقة العمل

ملاحظات من الشيوخ والقضاة وغيرهم من أصحاب العلاقة

التأكد من صحة البيانات

ملاحظات من ناشطين رائدين من المجتمع المدني

المقابلات

ملاحظات خلال مجموعات نقاش مركزة

التأكد من نتائج استطلاع الرأي

مقاربة جديدة في منهجية البحث

اسلوب مشترك في جمع البيانات: يتميز المشروع بالأبحاث التجريبية التي تجمع ما بين النهج الكمي والنهج النوعي. اعتمد فريق البحث «**أداة قياس الحاجة إلى العدالة ومستوى الرضا**» التي طورها معهد لاهاي لتدويل القانون لإجراء المقابلات في المنازل. **وشملت الدراسة حوالى ٣٠٠٠ امرأة ورجل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من ثلاث محافظات في اليمن – صنعاء تعز وعدن.** وتم تدعيم نتائج استطلاع الرأي من خلال البيانات التي تم استخلاصها من 4 مجموعات نقاش مركزة تلت الاستطلاع.

معهد لاهاي لتدويل القانون استمع إلى المواطنين: استمع فريق المشروع إلى ما لدى الشعب اليمني أن يقوله حول مشاكله وما هي المجالات التي يحتاج فيها للعدالة.

مقاربة جديدة لمنهجية البحث

أخبرونا عن: تكلفة الوصول إلى العدالة والعوائق التي اعترضتهم وكيف ينظرون إلى إنصاف إجراءات العدالة التي اختبروها والنتيجة التي حصلوا عليها.

التأكد من صحة البيانات عبر تقنية التثليث: نظم فريق العمل حلقة عمل للتأكد من صحة البيانات حيث قام عدد مختار من الخبراء واصحاب العلاقة بإبداء ملاحظاتهم حول النتائج الأولوية للمشروع. وفي موازاة حلقة العمل، عقد الفريق عددا من المقابلات المعمّقة تم خلالها تكوين فهم دقيق لمختلف المشاكل التي سلطت عليها نتائج الاستطلاع الضوء.

دليل يمكن البناء عليه: يحدد هذا التقرير الاستنتاجات التي خلص إليها فريق المشروع بالنسبة إلى الحاجات العدلية للشعب اليمني وكيف يختبرون المسارات الرسمية وغير الرسمية إلى العدالة. وقد سمحت البيانات الوافرة المجمعة لفريق العمل بتحديد المجالات التي تدعو للتفاؤل في قطاع العدالة اليمني وبتسليط الضوء أيضا على "المجالات الحساسة" التي تحتاج تحسينا.

العلاقة مع صنع السياسات:يشكل هذا التقرير أداة تعزز صنع السياسات القائمة على الدليل ضمن قطاع العدالة. إذ يمكن أن يدعم إجراءات صنع القرار عند صياغة السياسات والتطبيق اللاحق لهذه السياسات من خلال عدد من الأنشطة. وهنا تصبح الأنشطة موجَّهة بصورة أكبر ولها قدرة على إحداث وقع أكبر على الأرض، وتحسن بالتالي من حياة الناس.

UNHCR

4. أهم المشاكل والمسارات إلى العدالة لليمنيين

أي من المشاكل هي الأكثر شيوعاً؟

فئات المشاكل

40% جرائم *

37% نزاعات بين الجيران

36% نزاعات على الأراضي

المشاكل الفردية

29% شراء بضاعة شائبة

24% سرقة

20% حوادث سير

تم تجميع المشاكل ضمن 14 فئة. وقام فريق العمل بسؤال المجيبين عن 6 أنواع من المشاكل مع الجيران و8 أنواع من النزاعات العائلية. وحين تم تجميع المشاكل ضمن فئاتها تبين أن النزاعات بين الجيران والجرائم والمشاكل على الأراضي تشكل أكثر فئات المشاكل تكرارا.

29% من مجموع اليمنيين الذين واجهوا مشاكل تحدثوا عن مسألة تتعلق بقضايا المستهلك- شراء بضاعة شائبة. وبالتالي تعد هذه الأخيرة المشكلة العدلية الأكثر شيوعا في اليمن.

* تعتمد النسب المئوية على مجموع المجيبين في استطلاع الرأى

أين يبحث الأشخاص عن المعلومات والنصائح لحل مشاكلهم العدلية؟

من أين يستقي اليمنيون المعلومات لحل مشاكلهم؟

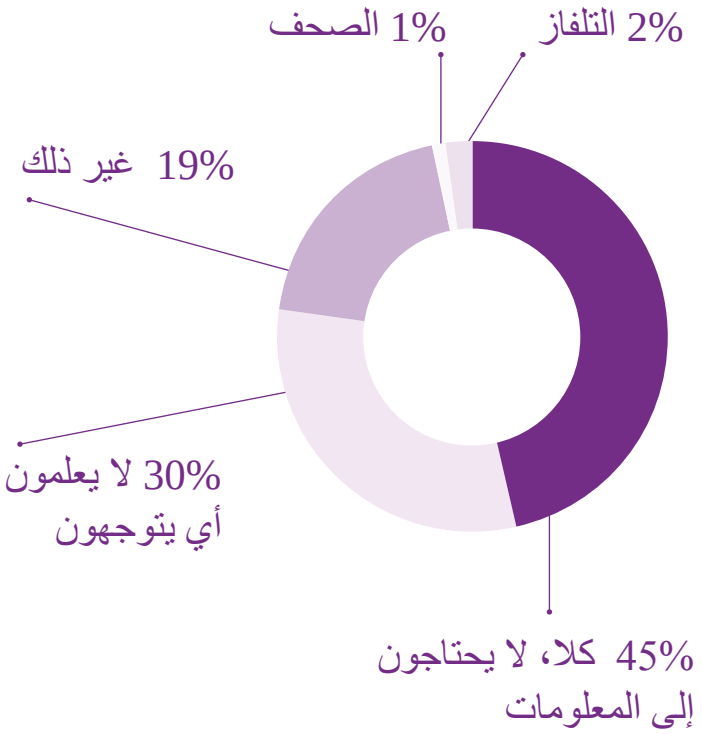

إلى من يلجأ اليمنيون بحثا عن المعلومات والعدالة؟

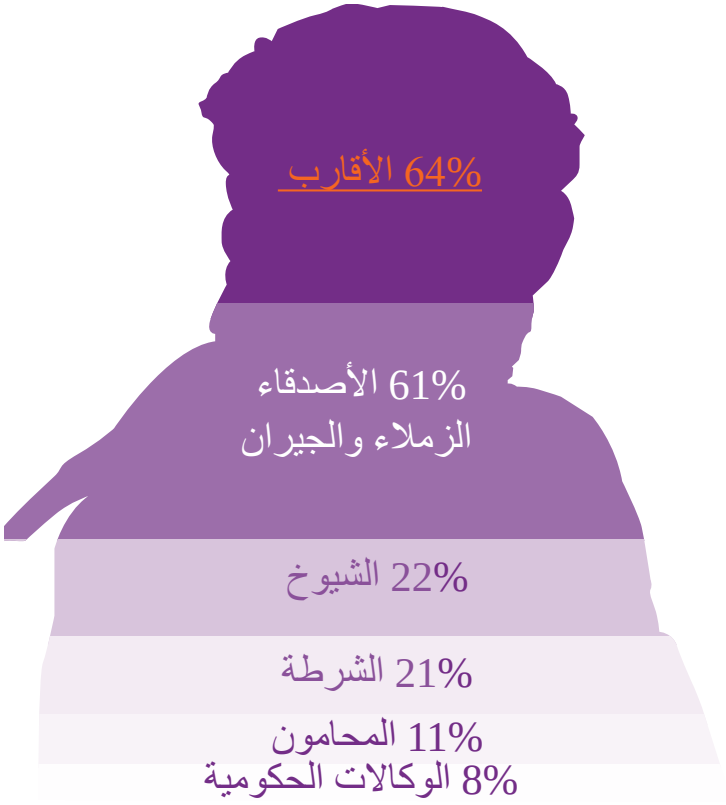

أين يبحث الشعب اليمني عن العدالة؟

يُعتبر الشعب اليمني استباقيا ويعتمد بشكل كبير على أصدقائه وعائلته

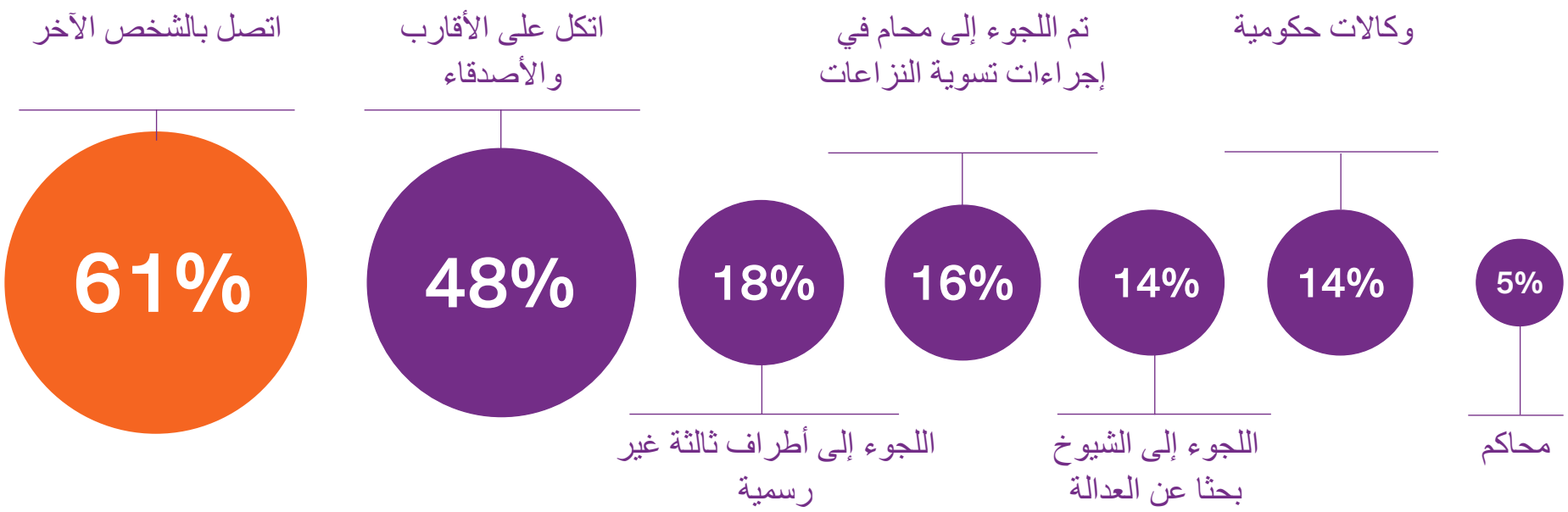

مسارات العدالة غير الرسمية تعلب دوراً كبيرا في حياة اليمنيين

لماذا لا يتخذ بعض اليمنيين إجراءات لمعالجة حاجاتهم العدلية؟

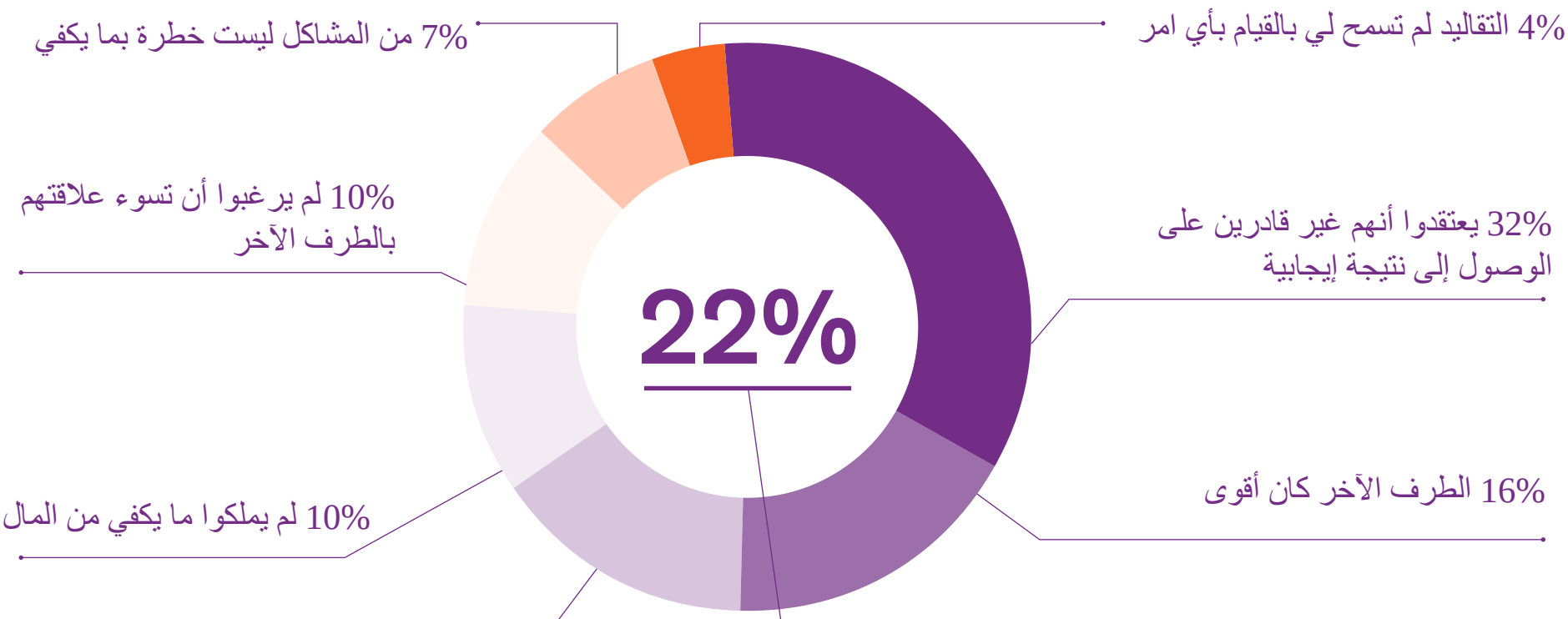

من أصل مجموع المجيبين، لم يحركوا ساكنا لحل حاجاتهم العدلية

المشاعر العارمة خلال المسارات إلى العدالة

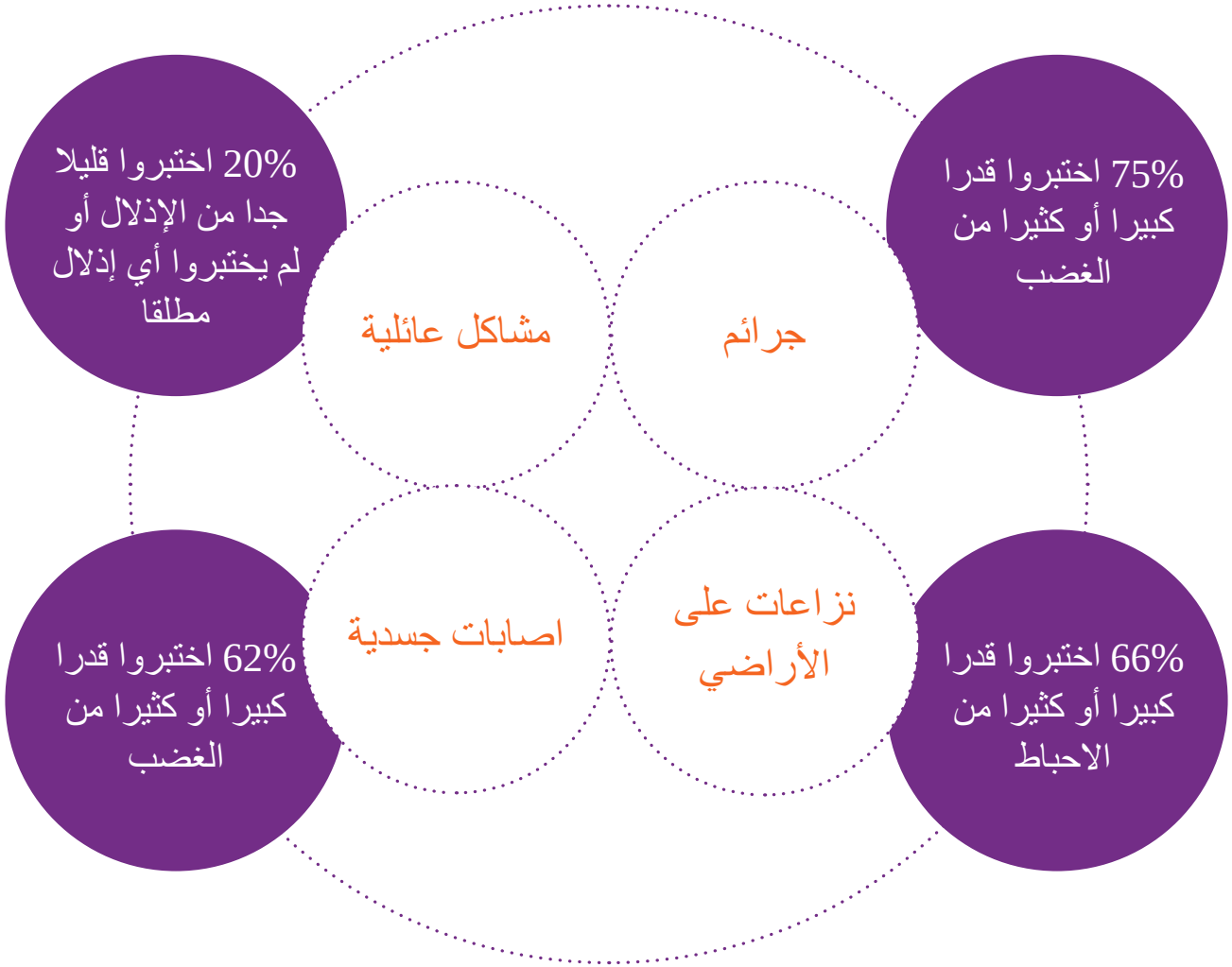

من الممكن تسوية العديد من المشاكل الأخرى

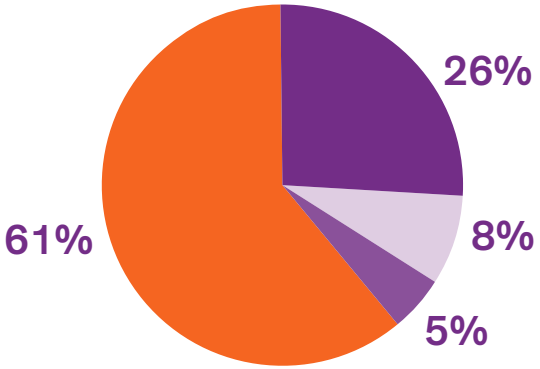

الخلافات على الاراضي

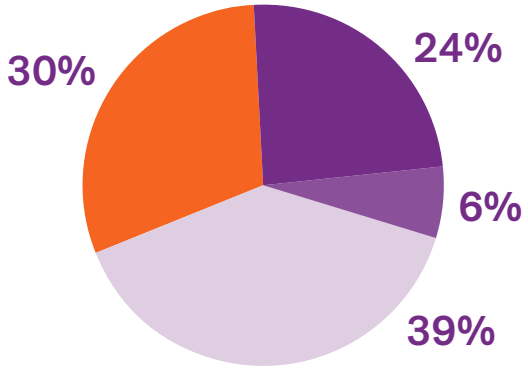

الجرائم

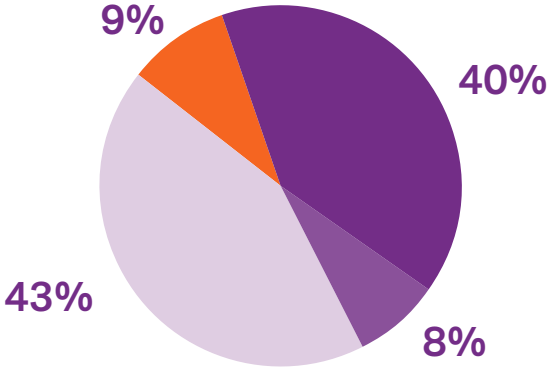

خلافات عائلية

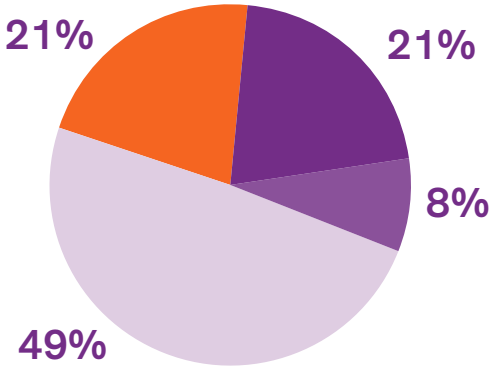

خلافات في العمل

- تمت تسويتها
- تمت تسويتها جزئيا
- عالقة
- المجيب استسلم

إلى أي حد يشعر الأشخاص بالثقة في قدراتهم لتسوية مشاكلهم العدلية؟

احتمال التوصل إلى حل

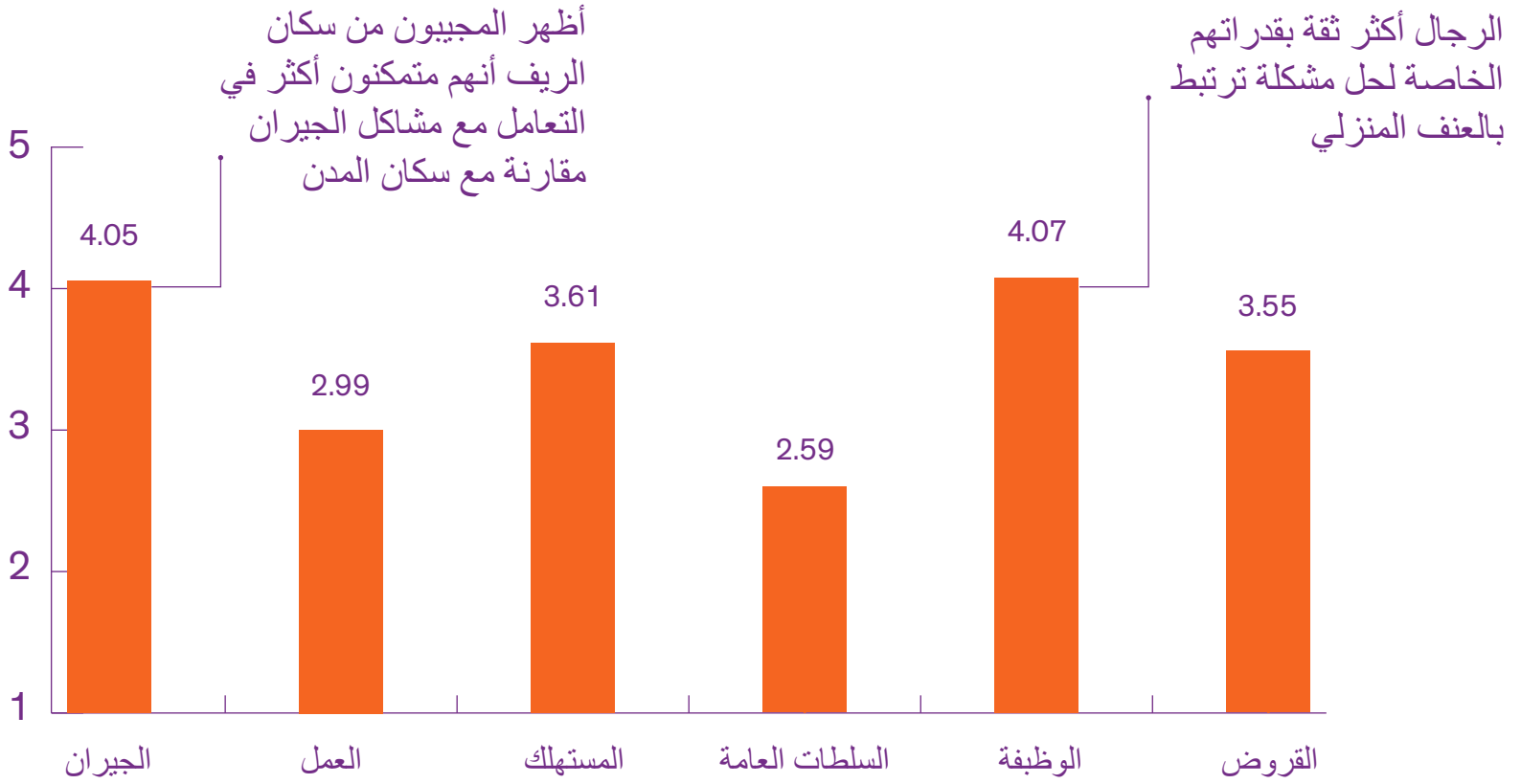

النساء اليمنيات بحاجة إلى العدالة

تختبر المرأة اليمنية حاجات عدلية بقدر الرجل تقريبا، **مما يدل على أن المرأة اليمنية تشارك بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.** حين تحتاج المرأة إلى العدالة تحصل على نتيجة أقل إنصافاً بكثير من الرجل. وتعتبر النساء أن نتائج إجراءات العدالة في نزاعات الأراضي على وجه الخصوص ليست عادلة: فهي لا تعوّض عن الأذية التي تكبدنها ولا تقوم بتسوية المشكلة بشكل عادل.

تختبر النساء قدرا أكبر من التوتر والمشاعر السلبية في مساراتها إلى العدالة

تواجه النساء اليمنيات بشكل أكبر مشاكل ترتبط بالعائلة على غرار: الطلاق والانفصال والعنف المنزلي وإعانات ونفقات الأطفال

أبعاد العدالة

التكليف

العديد من العوائق تجعل من النفاذ إلى العدالة في اليمن أمرا صعبا وفي معظم الأحيان مستحيلا. سألنا الناس كم من المال والوقت والتوتر والمشاعر السلبية صرفوا لحل حاجاتهم العدلية.

الإجراءات

القدرة على إيصال الصوت والحياد، والاحترام، ووضوح الإجراءات تقيس كيف ينظر الشعب اليمني إلى إجراءات العدالة. سألنا المجيبين حول ما إذا تمكنوا من التعبير عن مخاوفهم خلال بحثهم عن العدالة. إلى أي حد كان الطرف الثالث غير منحاز وموضوعي؟ إلى أي حد طبقت القواعد نفسها على جميع المتنازعين؟ ما إذا كان الشخص الساعي للعدالة يُعامل باحترام ووقار؟ هل شُرحت إجراءات العدالة؟

لنتيجة

تعتمد منهجيتنا على سؤال الشعب اليمني عن اربعة ابعاد لمدى إنصاف النتيجة التي تم الوصول إليها خلال مسار معين إلى العدالة. هل كانت النتيجة منصفة بالنسبة إلى كل الأشخاص المعنيين؟ هل عوضت عن الأذية التي سببتها الحاجة العدلية؟ هل تمت تسوية المشكلة الأساسية من خلال الإجراءات العدلية المعنية التي يجري تقييمها؟ هل تم شرح النتيجة وحددت أسبابها ودوافعها؟

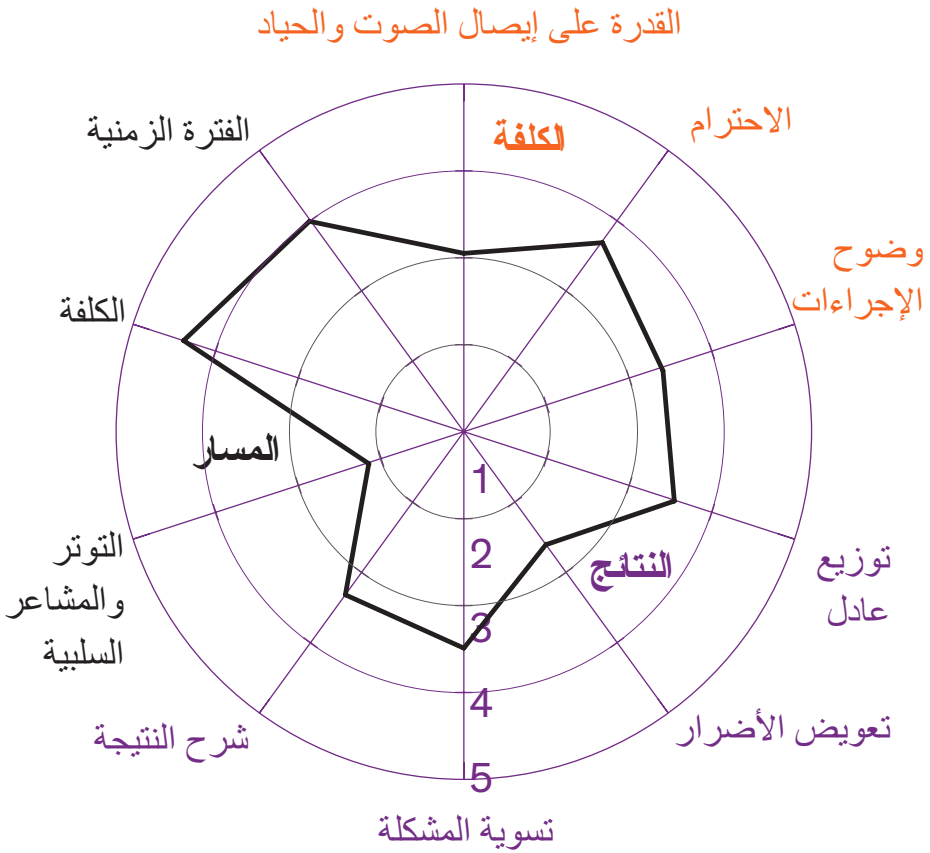

ماذا يختبر الشعب اليمني في مساراته إلى العدالة؟

يظهر المثال التالي كيف يقيم الأشخاص الذين واجهوا مشاكل عائلية الإجراءات العدلية المتوفرة

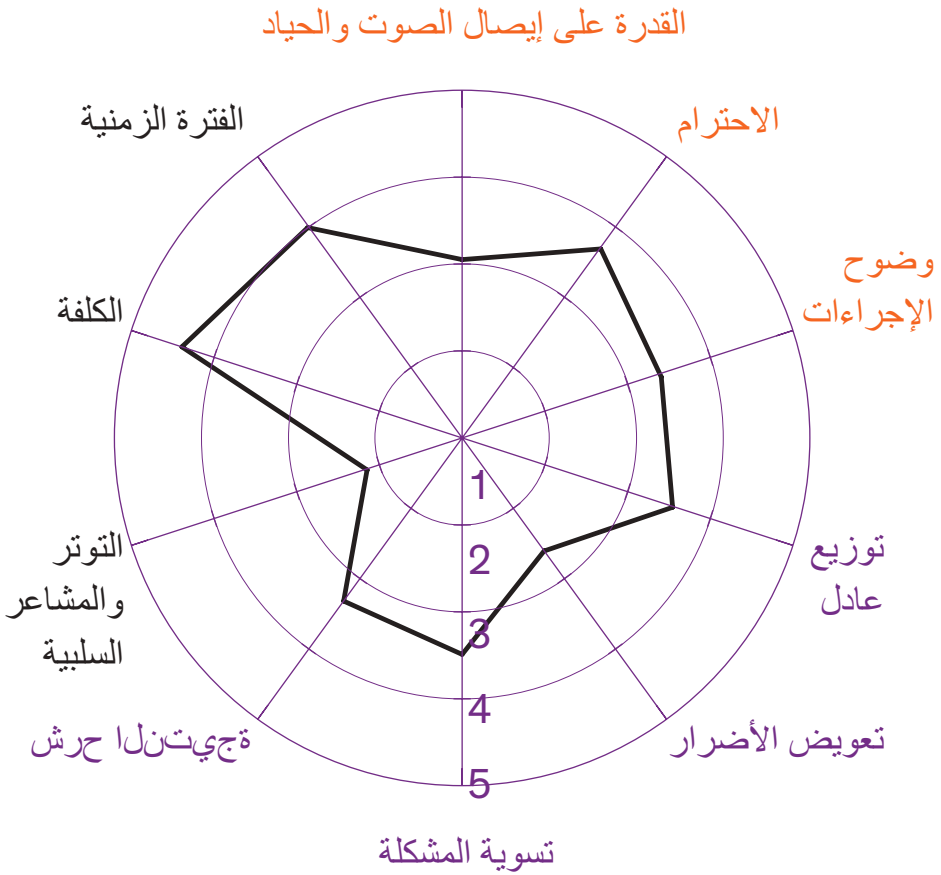

الاحترام
لا تشكل التكاليف المالية أو الوقت عائقا أساسيا للوصول إلى العدالة. تعتبر الإجراءات الحالية أنها تسبب قدرا كبيرا من التوتر. والناس لا يشعرون أن صوتهم مسموع في مساراتهم إلى العدالة ويظنون أن لا تعويض عن الاضرار التي تكبدوها.

في هذا النوع من الرسوم البيانية يعتبر الرقم 1 علامة منخفضة (أكثر سلبية) و5 علامة مرتفعة (أكثر إيجابية)

الهدف: تحسين العدالة في اليمن بحلول 2020؟

درسنا المسارات إلى العدالة في ما يزيد عن 30 بلداً في العالم.
نفصِّل في ما يلي المجالات التي سجلت أعلى نقاط بالنسبة إلى كل من الابعاد العشرة المستخدمة لقياس العدالة
كيف يمكن تحسين إجراءات العدالة الخاصة بالمشاكل العائلية بحيث يقترب تقييمها من الممارسات الفضلى أو حتى يتخطاها؟

التوتر والمشاعر السلبية

الأشخاص الذين يحتاجون إلى العدالة لحل مشاكلهم العائلية يجدون أنفسهم عرضة لتوتر كبير. تسجل هذه الإجراءات نقطة متدنية مقارنة مع الممارسات الفضلى من حيث التوتر والمشاعر السلبية – إجراءات حماية المستهلك. يجب تحسين مختلف الإجراءات العدلية لضمان أن الإجهاد والمشاعر السلبية لا يشكلان عوائق أساسية أمام العدالة.

القدرة على أيصال الصوت والحياد

من الممكن تحسين الإجراءات الخاصة بتسوية المشاكل العائلية لجعل صوت الأشخاص مسموعا بشكل أكبر وزيادة مشاركته. أما الإجراءات التي سجلت النقطة الأعلى من حيث إيصال الصوت والمحايدة 4.27 تمثلت في إجراءات مبتكرة للطلاق في هولندا.

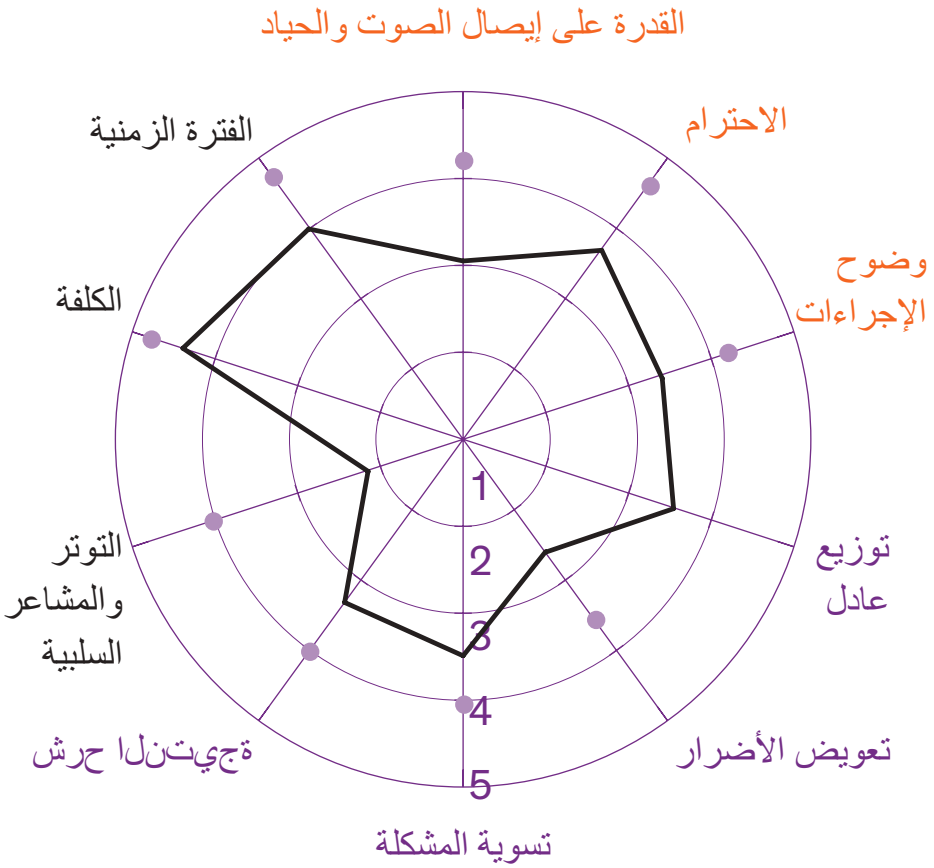

سلطت البيانات الضوء على 94 مشكلة عدلية في اليمن، تم تصنيفها ضمن 14 فئة. وتمثل هذه الأخيرة العلاقات الاساسية التي تؤثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني. سوف يستعرض هذا التقرير بشكل دقيق ووافٍ 3 من هذه المشاكل العدلية. المشاكل التي تم اختيارها:

النزاعات حول الأراضي
الطلاق والانفصال
جرائم العنف

معايير الاختيار:

- هل تحدث هذه المشاكل بشكل متكرر في اليمن؟
- هل يلعب نوع الجنس دورا في المشكلة؟
- هل من ممارسات فضلى وبروتوكولات مثبتة متوفرة؟
- هل يمكن تحقيق "مكاسب السريعة"؟

5. تسليط الضوء على النزاعات على الأراضي

النزاعات على الأراضي

32% من النزاعات على الأراضي ترتبط بملكية الأراضي

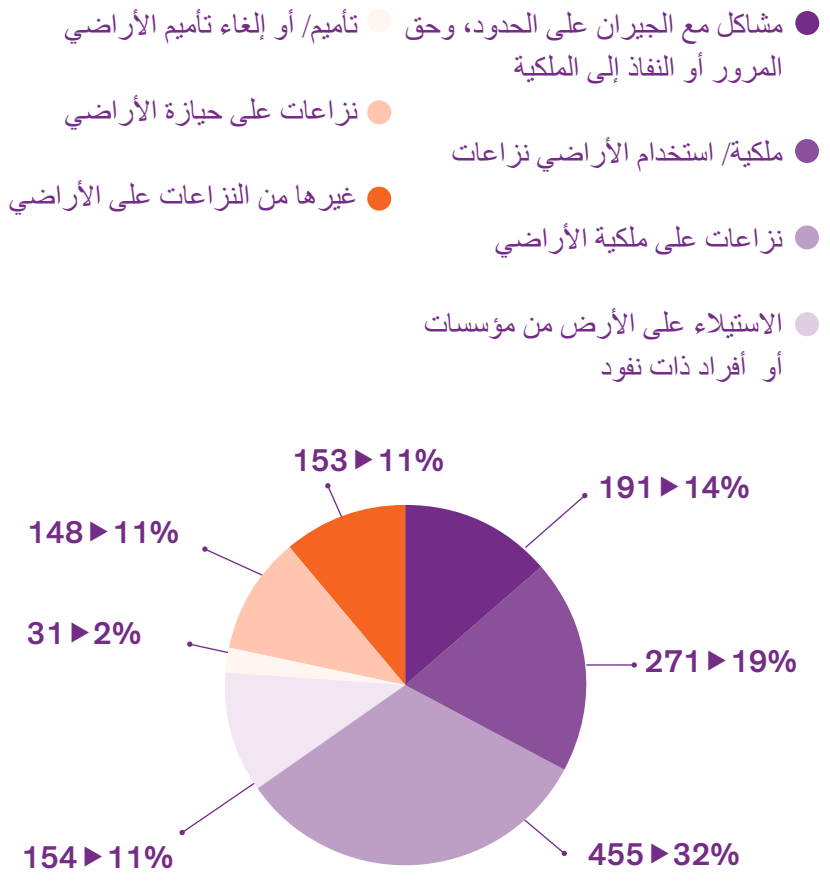

تشكل الأرض أحد أهم الأصول في حياة الشعب اليمني. فضمان ملكية الأرض وضمان حقوق واضحة تمكِّن الأشخاص من استخدام أراضيهم الزراعية بما يوفر مزيدا من الانتاجية والاستثمار في منازلهم.

ويشكل النفاذ الآمن إلى الأراضي إحدى دعائم التمكين القانوني. تُظهر البيانات مشكلة خطرة بالنسبة إلى أمن حقوق الأراضي في اليمن. و٨٪ من المجيبين أشاروا إلى أن المشكلة الأخطر التي اختبروها خلال السنوات الأربعة المنصرمة تمثلت في نزاع على ملكية الأراضي. هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي ترتبط بالحدود واستغلال الأراضي والاستيلاء على الأراضي.

مشكلة الخلافات على الأراضي موجودة في أنحاء العالم كله. والممارسات الفضلى لحل هذه المشكلة هي متوفرة ويمكن إدراجها في ما هو مطبق ومعتمد في اليمن.

تعتبر النساء الأكثر تأثرا بهذه المشكلة. وقد تعزى هذه النتيجة إلى التعقيدات الناشئة عن توارث النساء للأراضي إنما من الممكن أيضا أن تواجه النساء مشاكل إضافية عند تملكها أو تسجيلها للأرض.

روايات من بعض اليمنيين

”اود أن اخبركم ماذا حدث هنا في صنعاء. كان شخص يمتلك قطعة أرض في حدة. أراد أحد الأشخاص الذي كان يدعي أنه شيخ، انما في الواقع ليس كذلك، ان يسرق الارض. اضطر الشخص إلى اللجوء إلى شخصية ذات نفوذ في الحكومة، وفي النهاية قام المسؤول بوضع يده على قطعة الارض كلها، ولم يعطها لا للشيخ ولا لمالك الارض الأساسي.»

روايات من بعض اليمنيين

"اشترى والدي قطعة ارض عام 1994. وكانت جزءًا مما يسمى جمعية الأراضي وهي عبارة عن تعاونية توزع فيها قطع الأراضي من خلال سحب قرعة. ربحنا قطعة أرض بعيدة عن الشارع العام أو عن أي مبنى آخر. إلا أن ثمة طرف آخر أراد الطعن بملكيتنا للأرض. وإذا بالطاعنين يلجؤون إلى العنف من أجل تخويفنا- ويطلقون النار علينا بشكل متكرر.

قضينا وقتا طويلا في المحاكم محاولين تسوية المشكلة. إلا أن الجاني ينفي أمام المحكمة قيامه بأي اعتداء. كما أن الطرف الآخر اقترح التوجه إلى الشيخ لحل المسألة- وتبين أن هذا الشيخ هو صديق له.

والدي مسن وضعيف – والمسألة مسألة وقت إلى أن يتمكن الطرف الآخر من وضع يده على قطعة الارض. وفي النهاية على أحد ما أن يدفع المال، لأننا في المحاكم نجد بعض القضايا عالقة منذ 51 عاما أو أكثر من دون أي حل. لذلك نتوجه إلى الشيخ، وحتى إذا كان هذا الأخير لجانبك عليك أن تدفع المال. ولتسوية المشكلة حاولنا إعطاء المال للطرف الآخر، وعرضنا عليه تقريبا ٥٠ ألفا، إلا أنه رفض. فتوجهنا إلى الأرض وتبادلنا إطلاق النيران. كنا مسلحين، إنما كان اطفالنا معنا ولم نتوقع ردة الفعل هذه من الطاعنين. خلاصة الموضوع أننا لم نتوصل إلى حل لا في المحاكم ولا من الشيوخ."

ما هي الكلمات التي تصاحب نزاعات الأراض؟

غالبا ما تحدث الخلافات على الأرض مع الأقارب (الإخوة والأعمام والانسباء) بسبب الميراث. وتستغرق الكثير من الوقت والمال، وتميل إلى أن تكون مرهقة جدا. بالتالي يصبح من المستحيل استعمال هذه الموارد القيمة لأنشطة إنتاجية، مثل الزراعة أو بناء الأعمال التجارية. النزاعات على الأراضي يمكن أن تؤدي إلى العنف حتى. ذكر المجيبون أيضا عبارات **"السلاح" "والتقاتل" و "والقوة"**.

كيف ينظر اليمنيون إلى إجراءات تسوية النزاعات الخاصة بالأراضي ؟

إيجاد العدالة في النزاعات على ملكية الأراضي تحدٍ كبير للشعب اليمني. فالإجراءات الحالية لحل الخلافات يصاحبها كم كبير من التوتر والمشاعر السلبية.

تستغرق تسوية نزاعات الأراضي وقتا طويلا وغالبا ما تترك المتنازعين في وضع من الريبة واليأس.

يعبِّر اليمنيون بوضوح عن الحاجة إلى اعتماد طرق أفضل، والتوصل إلى نتائج أكثر عدلا والى إجراءات يمكنهم الوصول إليها بصورة أفضل تساعدهم في حل الخلافات على الأراضي بطرق أكثر عدلا. ويبين الرسم البياني أيضا أن الحلول الفعلية المقدمة هي فاعلة ومقبولة إلى حد ما.

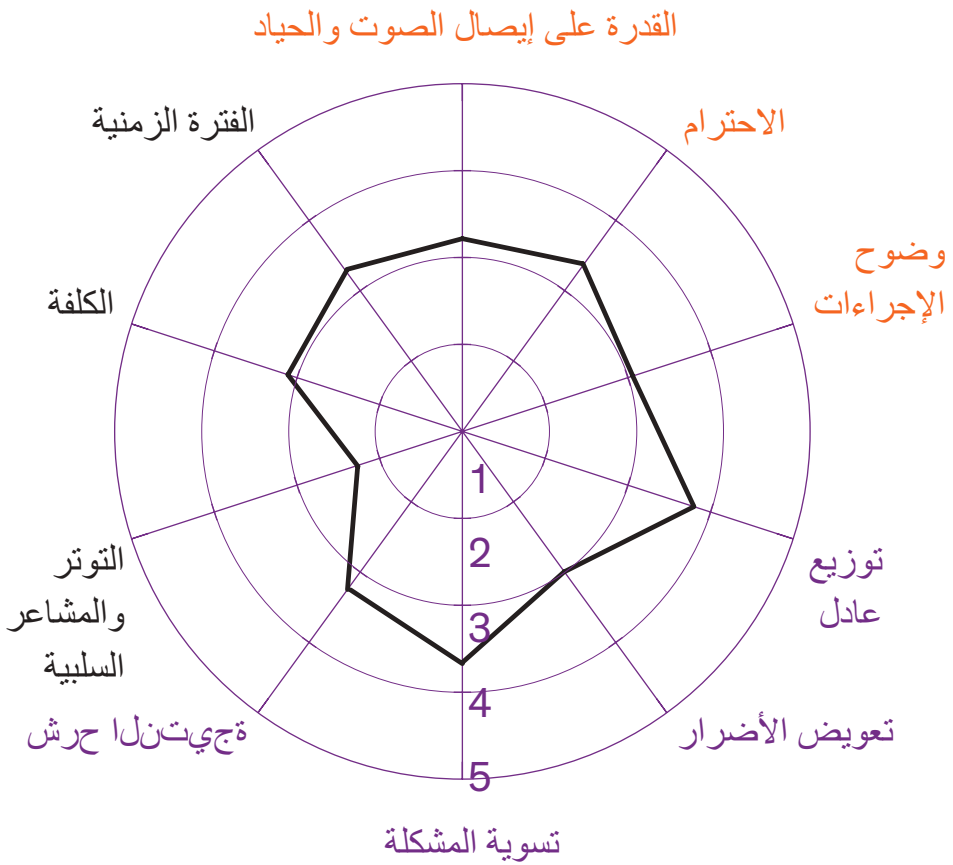

الخطوات المعتمدة لحل الخلافات على ملكية الأراضي

المحاكم (37%) والشيوخ (25%) يعتبران الآليتين الأهم في تسوية النزاعات عند التعامل مع نزاعات ملكية الاراضي

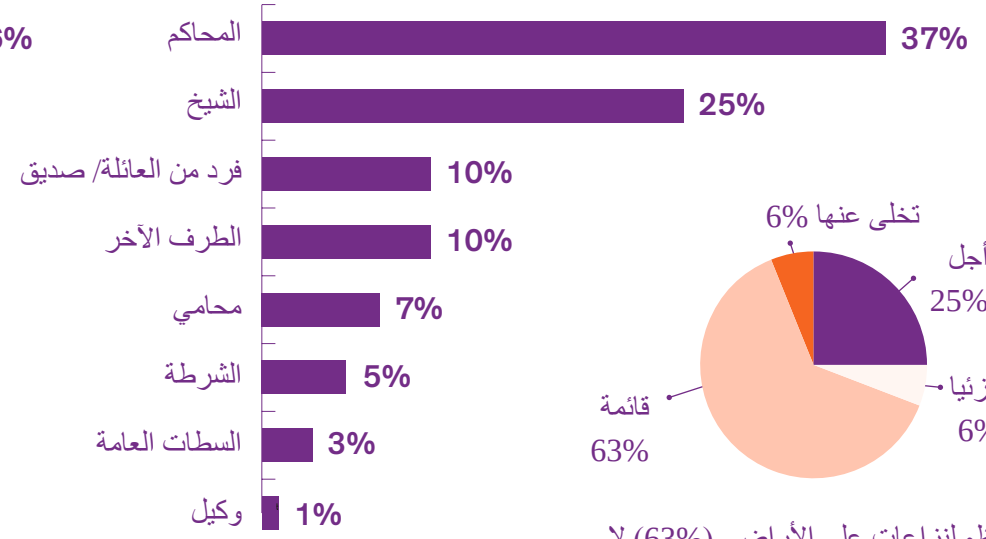

معظم الاشخاص يعتقدون الشيوخ (26%) والأقارب (22%) والأصدقاء والزملاء والجيران (16%) يشكلون مصادر استقاء المعلومات والنصائح الأكثر فاعلية

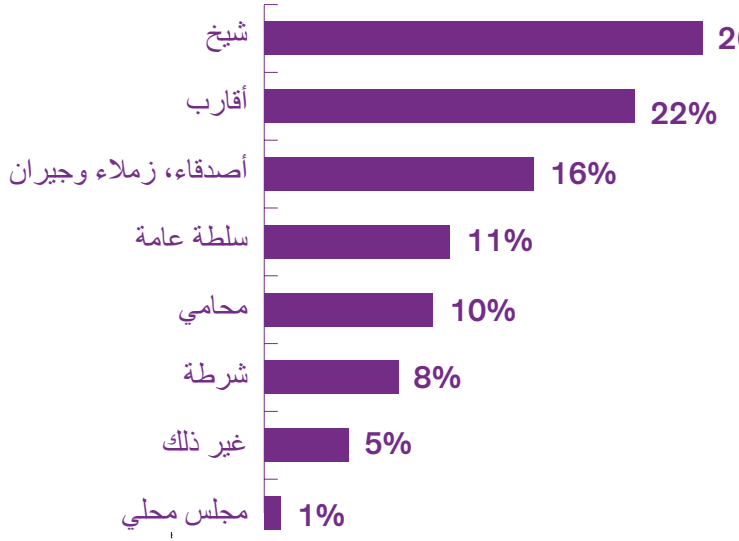

معظم لنزاعات على الأراضي (63%) لا تزال عالقة وغير مسواة

إلى أي درجة يعتبر الشيوخ والمحاكم فعالين في نزاعات الاراضي؟

تعتبر **المحاكم والشيوخ** الآليتين التي غالبا ما يصار إلى اللجوء إليهما لتسوية الخلافات على الأراضي. ويتمتع كل منهما بنقاط قوة ونقاط ضعف. وبالنسبة إلى الشيوخ من السهل الوصول إليهم – ويبدو أنهم أقرب إلى الناس الذين يحتاجونهم. إلا أن المحاكم تسجل نقطة أفضل بقليل من حيث نظرة الناس إليها بالنسبة إلى مدى إنصاف نتائجها. فالأشخاص الذين اختبروا خلافات على الأراضي وجدوا تدابير منصفة إلى حد كبير وتعويضا أفضل عن الأضرار في قاعات المحاكم.

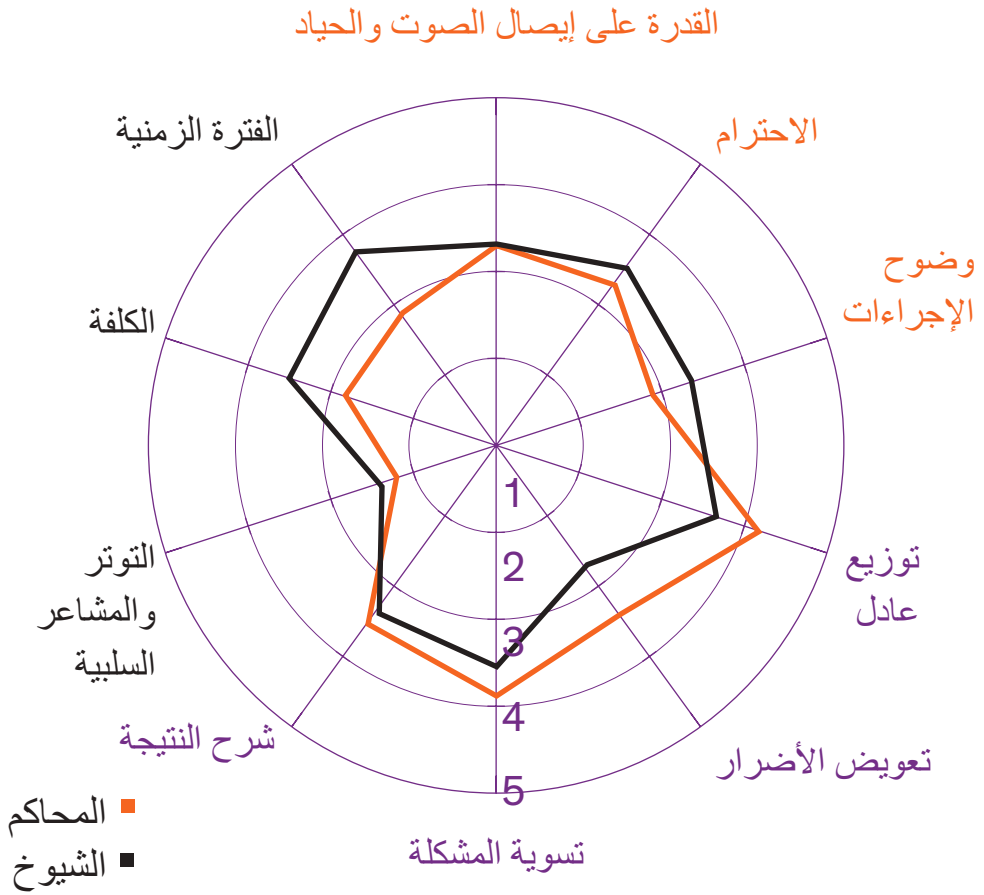

6. تسليط الضوء على الطلاق والانفصال

الطلاق والانفصال

يسجل الطلاق والانفصال 14% من مجموع المشاكل المتعلقة بالعائلة. وفي اليمن يصار إلى تسوية النزاعات المرتبطة بالطلاق من المحاكم أو القضاة (الامين الشرعي) في الحي أو غيرها من الاجراءات غير الرسمية.

ووفق للشريعة، إن إعلان الرجل الطلاق ثلاث مرات قد يكون الخطوة الأولى في عملية الطلاق. أما إن أرادت المرأة الطلاق فغالبا ما عليها التوجه إلى قاضٍ.

بشكل عام تفضل المرأة في اليمن البقاء مع زوجها، فالمرأة المطلقة قد تصبح موصومة بالعار في مجتمعها. كما أن الرجل ينظر إلى الطلاق على أنه فشل.

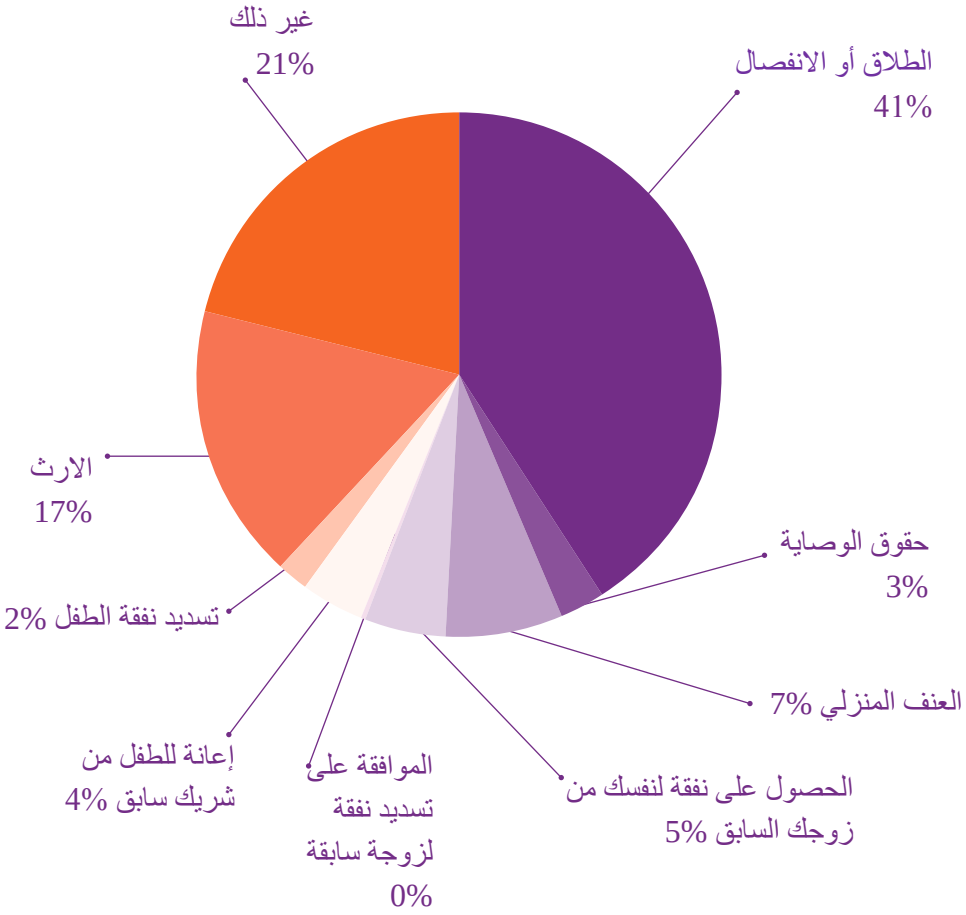

الطلاق والانفصال

يتوجه معظم الأشخاص إلى أقاربهم (50%) للحصول على معلومات ونصائح حين يضطرون إلى التعامل مع الطلاق أو الانفصال. 18%اعتبروا أن زعماء الجماعات المحلية كالشيوخ مثلا يقدمون معلومات ملائمة (18%)

العائلة والأصدقاء (24%) والمحاكم (18%) يشكلون أهم آليات تسوية النزاعات المرتبطة بالطلاق

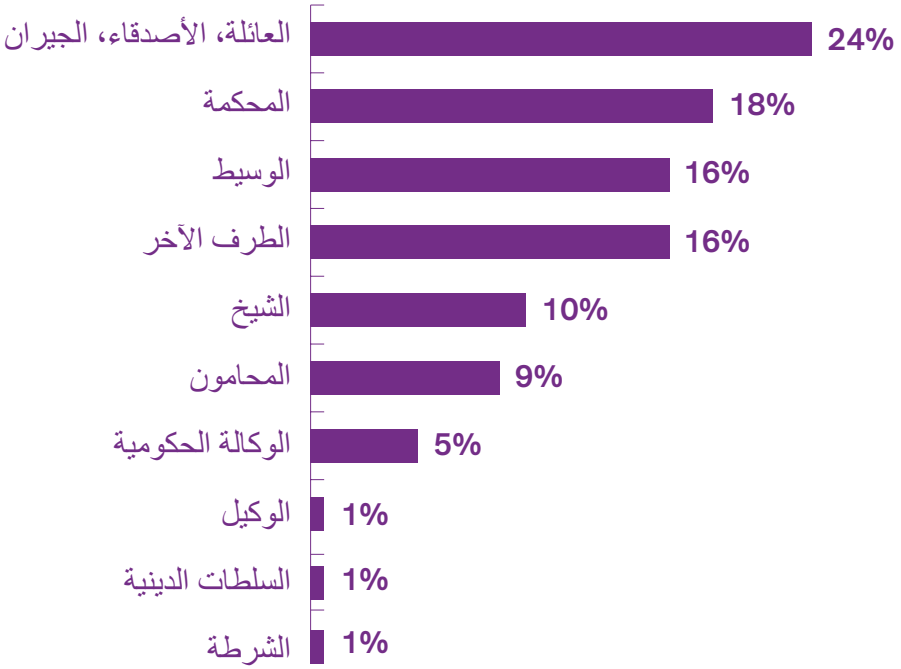

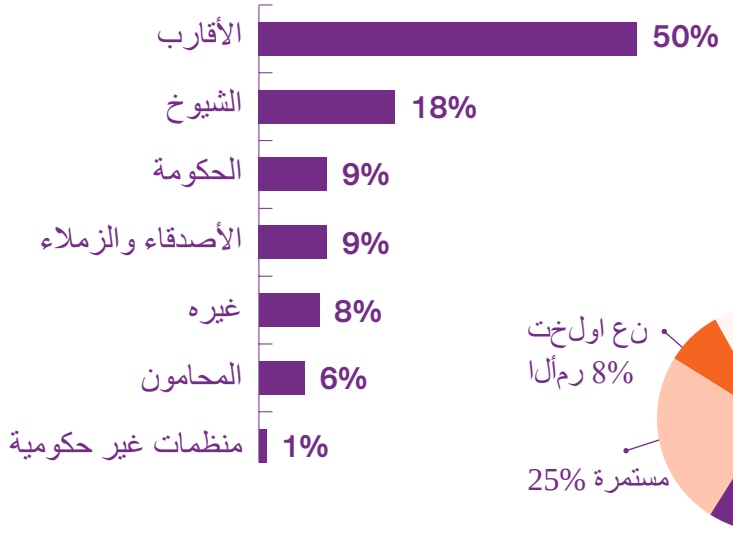

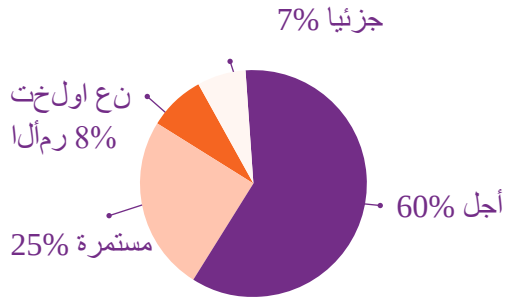

معظم المشاكل التي تتعلق بالطلاق قد حلت (60%)
25% من القضايا التي ترتبط بالطلاق لا تزال عالقة وفي
8% من الحالات تخلى الأشخاص عنها بكل بساطة

كيف يتحدث اليمنيون عن الطلاق ؟

يعتبر الطلاق واحد من الحاجات العدلية العشرة الأكثر شيو ١١٪ من المجيبين قالوا إنهم واجهوا طلاقا أو انفصالا السنوات الأربعة الماضية. وكانت نسبة النساء التي أبلغن مواجهتهن حالات طلاق أكبر بكثير من الرجال.

تظهر البيانات أن الطلاق أو الانفصال يحدث في المدن أكثر في المناطق الريفية

وخلال إجراءات الطلاق يتوقع الأطراف أن يضمنوا مستقبلا من خلال توزيع عادل لأملاك العائلة ويسعون للتوصل إلى ترتيبات لرعاية الأطفال تصب في مصلحة أطفالهم.

الطلاق والانفصال

«في اليمن يحق للرجل فقط أن يعلن الطلاق، وعليه أن ينطق كلمة (طلاق) لكي يُقبل بالطلاق وأحيانا يجب تواجد شاهدين للإبلاغ عن الإعلان الذي قام به الزوج. لاحقا يتوجه إلى القاضي في الحي أو إلي المحكمة ويسجل الطلاق. يحق عندها للزوجة أن تحصل على الإعانة إن كان لديها ولد كما تسترجع مهرها. وعلى الإعانة أن تسدد لسنتين على الأقل.»

الطلاق والانفصال

"«جارتنا كانت تواجه مشكلة مع زوجها. كانت تلقى معاملة العبيد، ولم تملك المال للعيش بشكل طبيعي. أهل زوجها كانوا يعاملونها أيضا بشكل سيء. بعد سنوات عديدة قررت أن تعود إلى منزل والدها وإلى المحكمة لطلب الطلاق. كان عليها أن تقوم بهذا الأمر بمفردها بما أن عائلتها لم تدعمها. فأسرتها فرضت عليها الزواج في سن مبكرة، ولم تقف إلى جانبها. في المحكمة لم يرَ القاضي قضيتها كمبرر للطلاق. فقررت استخدام الخلع، وهو حق المرأة في التخلي عن الزوج، انما تفقد حينها حقها في المهر. في المحكمة خيّروها إما أن تخسر المال أو تبقى في منزل زوجها. في ثقافتنا، يجب أن تكون المرأة صبورة مع زوجها. اذا أرادت الطلاق فقد تفقد أطفالها. في معظم الحالات، إذا كانت المرأة هي التي تطلب الطلاق، فلا شك أنها ستدفع ثمن طلبها هذا، فتفقد أولادها، حتى ولو كان لديها سبب وجيه للطلاق»

كيف يختبر اليمنيون الطلاق

يشكل الطلاق أو الانفصال حدثا مجهدا ويسبب التوتر في الحياة. والإجراءات الحالية تزيد من التوتر والمشاعر السلبية.

قالت النساء: أنهن حصلن على قدر أكثر بقليل من الاحترام والتقدير من المحكمين، غير أن التعويض لم يساوِ الاضرار على المستوى المادي والعاطفي وعلى مستوى العلاقات التي تكبدنها خلال إجراءات الطلاق أو الانفصال.

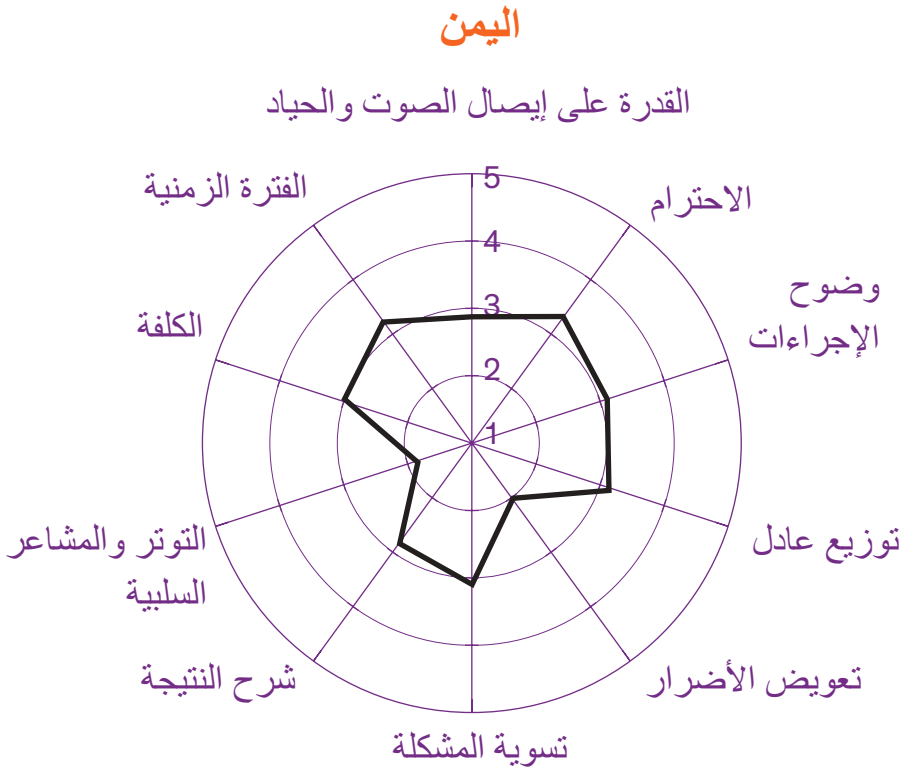

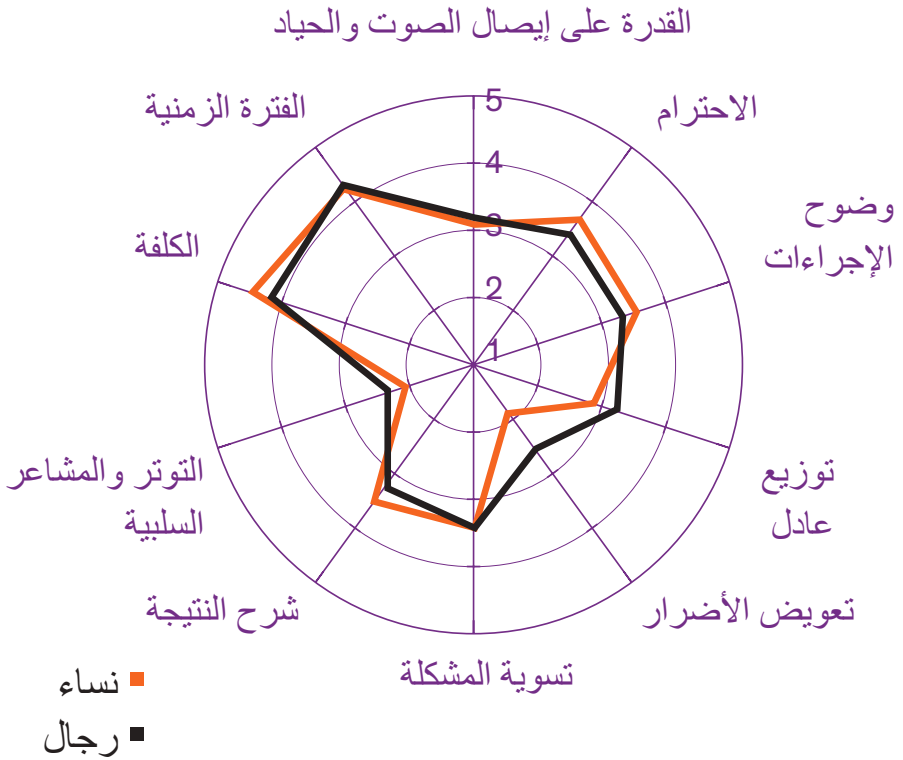

عند مقارنة اليمن بغيرها من البلدان-هل يمكن تحسين إجراءات الانفصال

السنغال

تكاليف الطلاق (غير الرسمية) التقليدية في السنغال هي أقل من اليمن - اجراءات المحاكم لا تسبب القدر نفسه من الاجهاد والتوتر

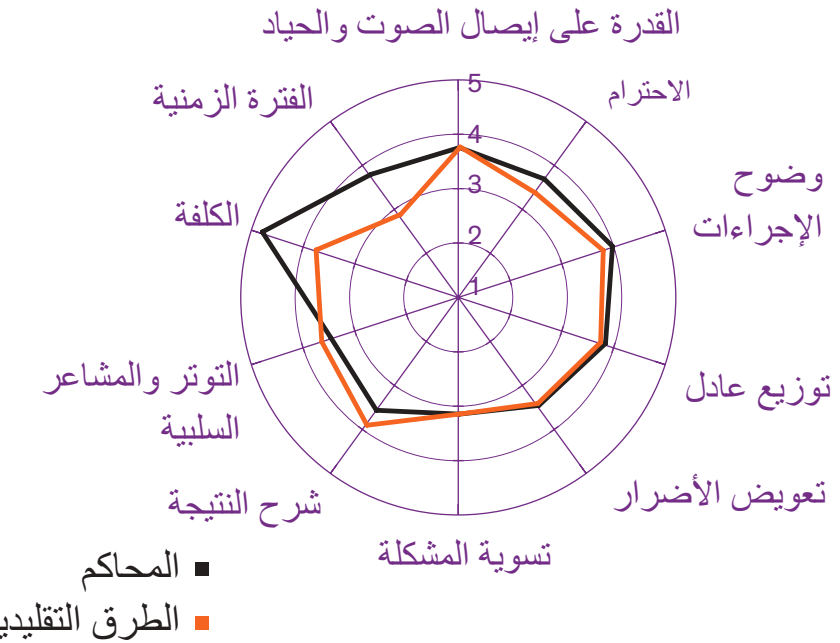

اليمن

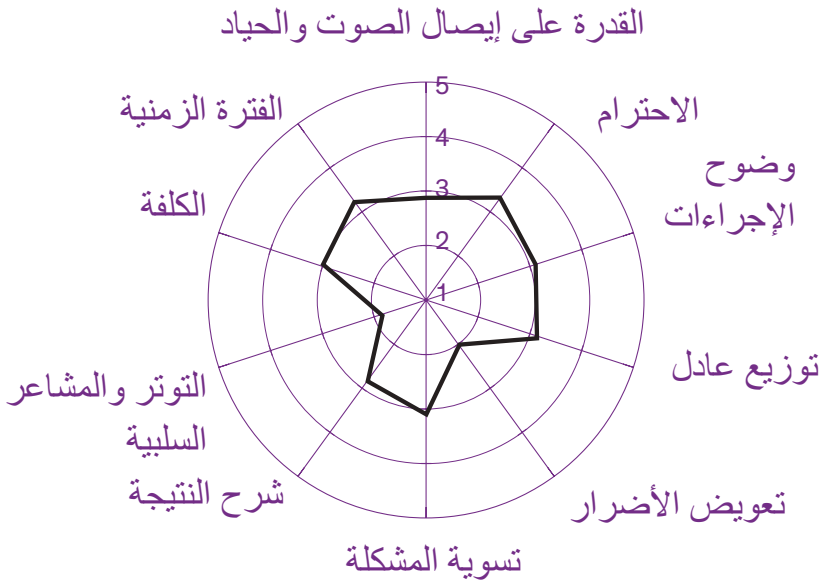

مقارنة اليمن بغيرها من البلدان

ادنلوه

المواطنون الهولنديون الذين استخدموا منصة الكترونية اختيارية للتعامل مع حالات طلاقهم يتحدثون عن مستوى أعلى حتى من الاحترام والمعلومات عن الإجراءات والقدرة على التعبير عن وجهات نظرهم ومشاعرهم.

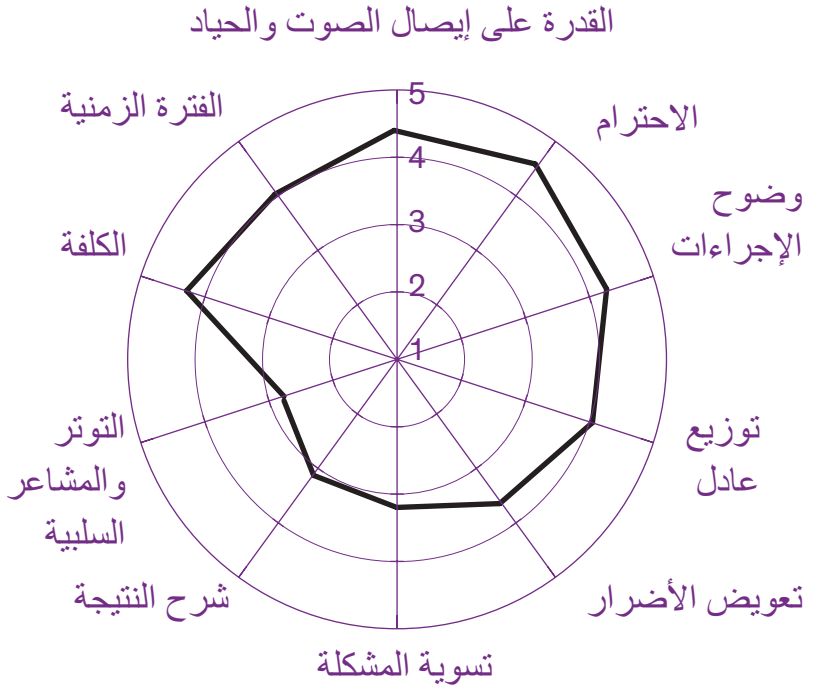

الأbحاث التي شملت المطلقين في هولندا تشير إلى إمكانية تحقيق مستوى أعلى من الاحترام والوضوح في الإج¬راءات والتوزيع العادل (وليس من بيانات بالنسبة إلى البعد الخاص بالتكاليف)

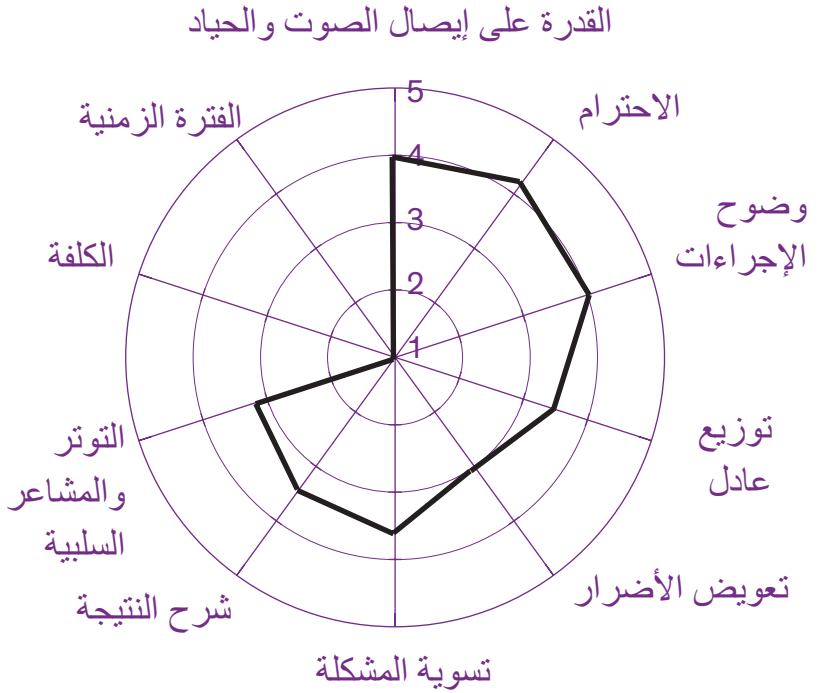

مسارات العدالة للطلاق والانفصال

تشكل **المحاكم والشيوخ** الآليتين الأكثر استخداما عند الطلاق والانفصال.

الإجراءات لدى الشيوخ هي رخيصة ولا تأخذ الكثير من الوقت. وتدل البيانات على أنه بالإمكان الاستثمار أكثر للحد من التوتر وتحسين مستوى إنصاف النتائج.

مقدمو العدالة غير الرسمية مثل الشيوخ يعمدون إلى تنظيم إجراءات يُنظر إليها على أنها عادلة. والشيوخ بشكل خاص يُبلون حسناً في إظهار الاحترام للطرفين وشرح العمليات.

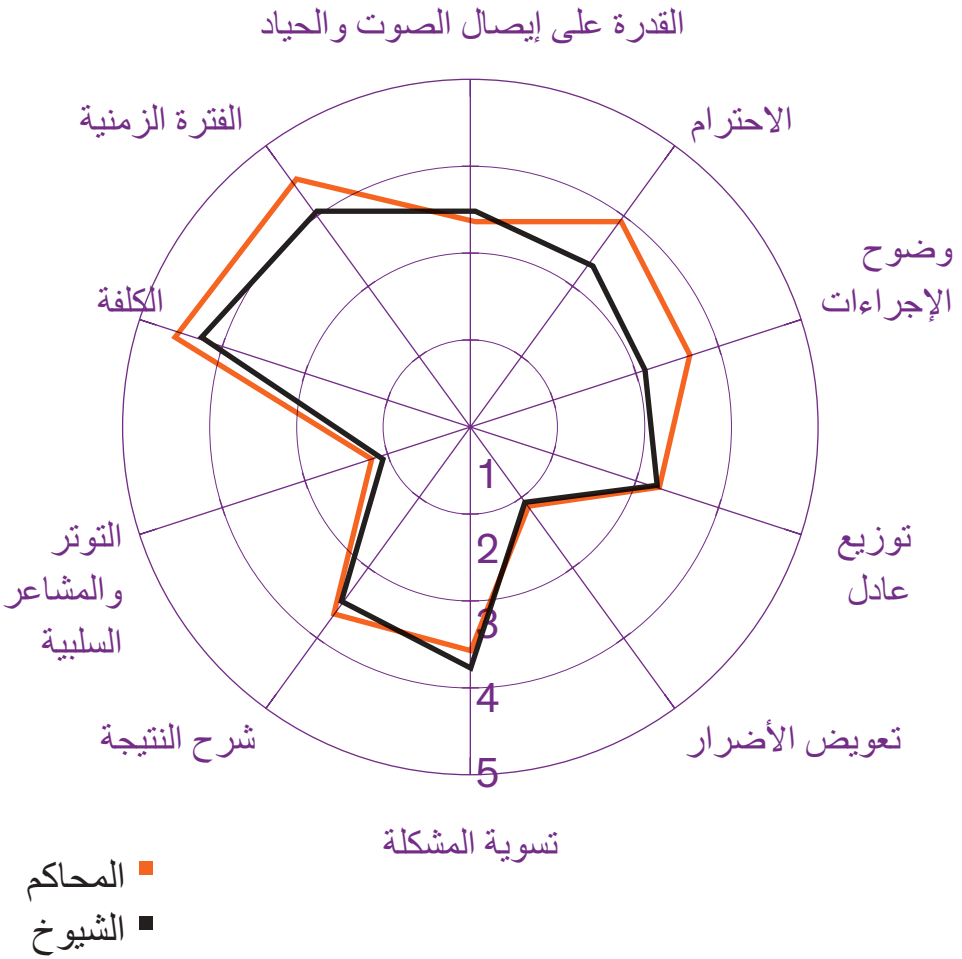

7. تسليط الضوء على جرائم العنف

جرائم العنف

9% من مجموع المجيبين ذكروا أنهم اختبروا مرة واحدة أو أكثر جرائم عنف. وبالنظر إلى مجمل السكان البالغين من اليمن، يعني هذا الامر ان كل عام ثمة حوالي 250.000 حادث مرتبط بإصابات جسدية، واغتصاب وقتل وأنواع أخرى من الجرائم العنيفة.

"الخصم [في النزاع على الأرض] هاجمنا وقام بإطلاق النار بصورة كثيفة علينا. [...] لأن والدي فقير وضعيف، سوف يأخذ الأرض ويجعلها ملكاله"

مدى تأثير جرائم العنف على حياة اليمنيين.

من أصل جميع المشاكل العدلية، لجرائم العنف الوقع الأكبر على الحياة. وهنا تبرز ضرورة إرساء مسارات للعدالة توفر قرارات عادلة ومنصفة، مع الحرص على احتياجات الضحايا وأسرهم.

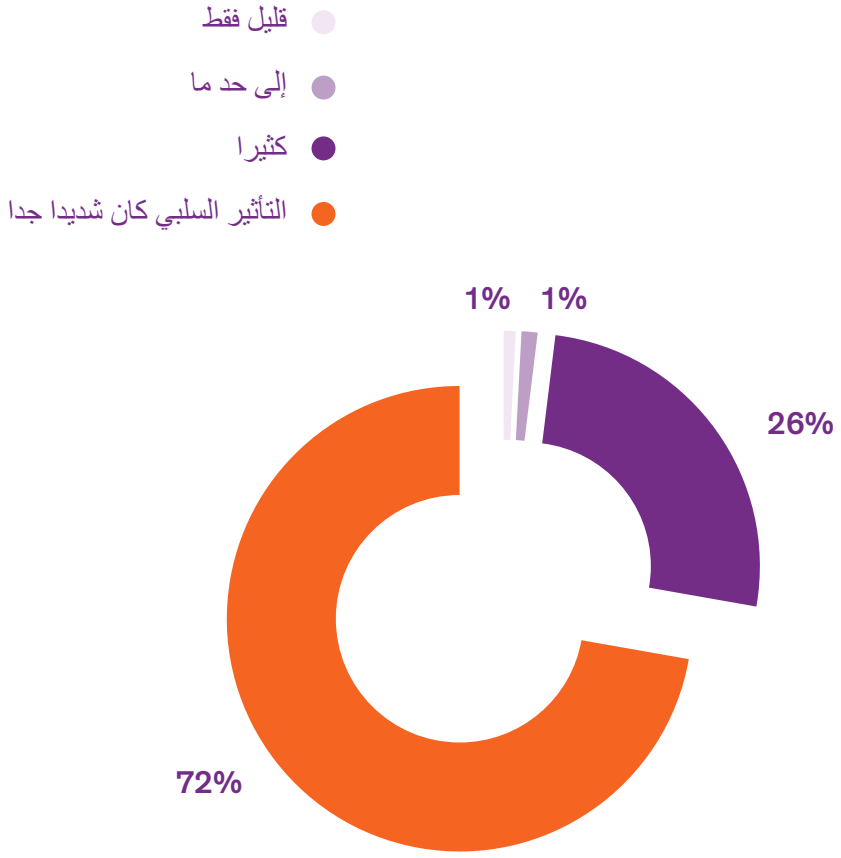

كيف ينظر المواطنون إلى إجراءات تسوية جرائم العنف؟

إن التوصل إلى حل عادل لجرائم العنف يعد مشكلة كبيرة للنظام القضائي اليمني. يقيّم الضحايا الإجراءات القائمة بدرجات منخفضة جدا وفق كل من الأبعاد الثلاثة: **جودة الإجراءات، جودة النتائج وتكاليف العدالة.**

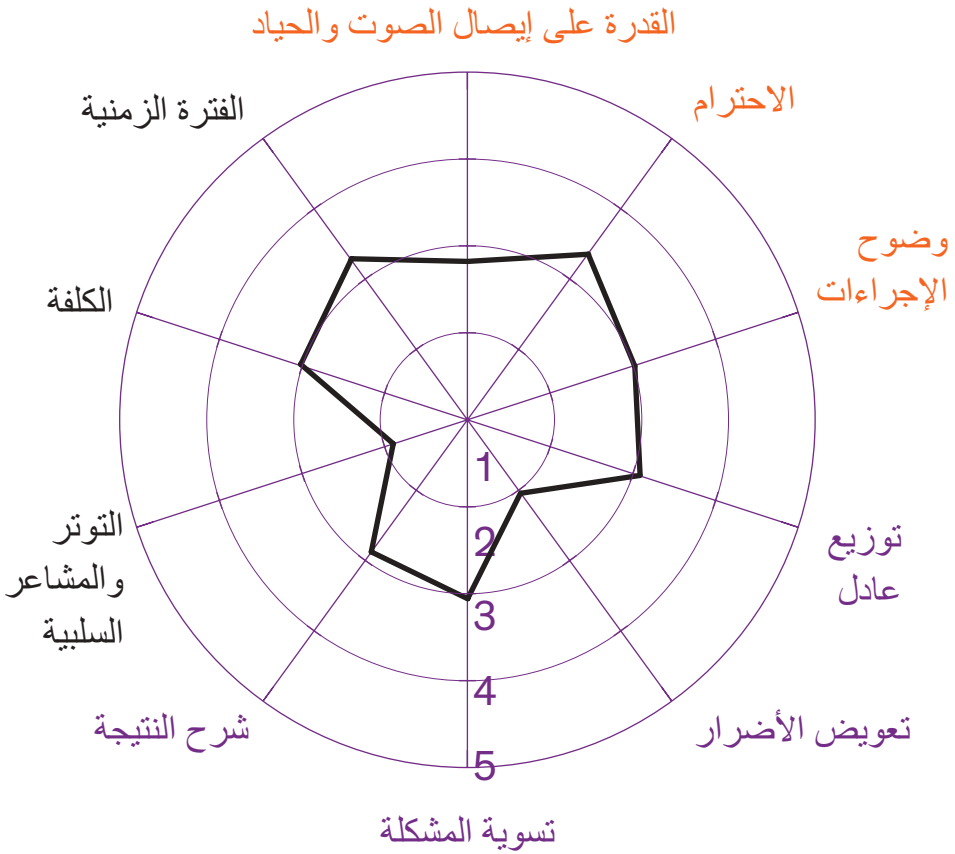

أين يتوجه الأشخاص بحثا عن العدالة في حالة جرائم العنف؟

ليات العدالة الجنائية الرسمية تعتبر أهم المسارات إلى العدالة التي يختارها ضحايا جرائم العنف في اليمن. ويُنظر إلى أداء الشرطة على أنه أداء ضعيف من حيث العدالة الإجرائية ونتائج العدالة، إنما كلفتها اقل من الشيوخ والمحاكم.

وينظر إلى الإجراءات التي يتولاها الشيوخ على أنها تؤمن مزيدا من الاحترام وتُشرح بشكل أفضل مقارنة بالإجراءات التي يستخدمها القضاة والشرطة.

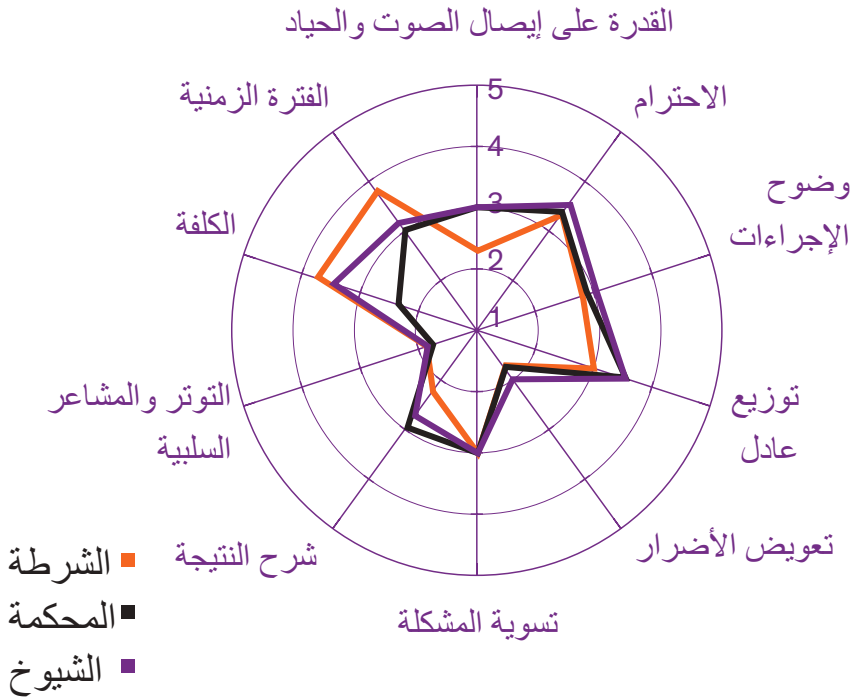

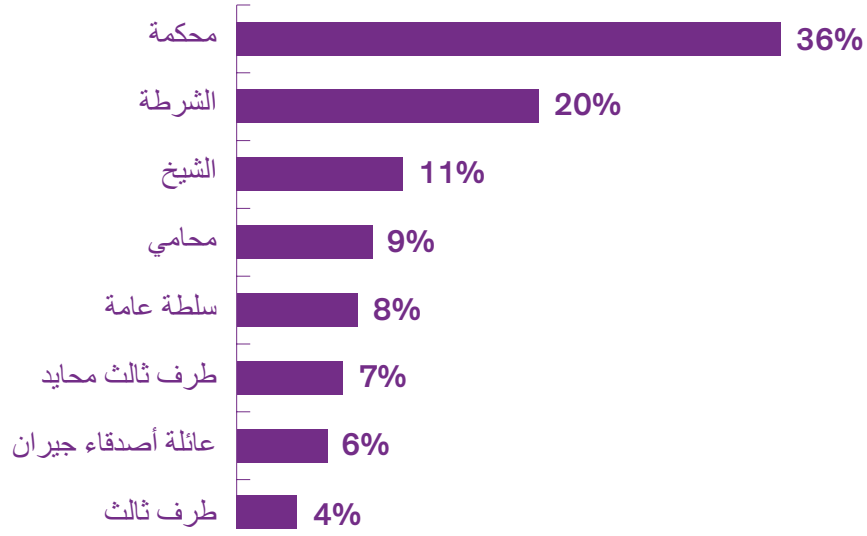

من أين يستقي ضحايا جرائم العنف المعلومات والنصائح

تشكل شبكة العائلة والأصدقاء أهم مصادر المعلومات والنصائح عند التعرض لجرائم العنف.

يدل هذا على التماسك الاجتماعي، إنما يبرز أيضا انعدام الدعم المؤسسي للأفراد الذين عانوا أحداث مؤلمة في حياتهم

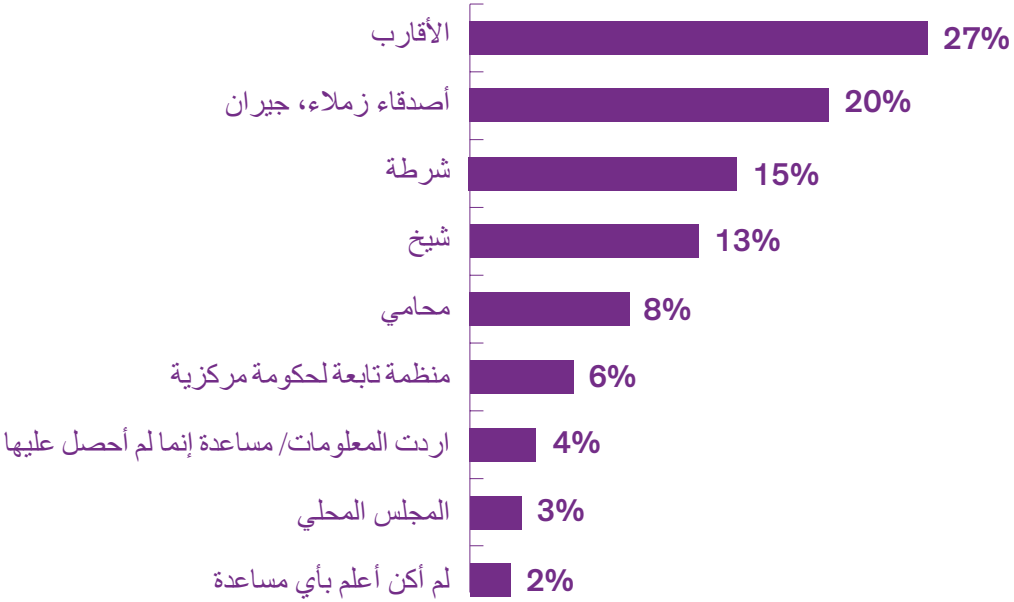

SUPER

8. وماذا أيضا بالنسبة إلى البيانات وتحديداتها

ماذا أيضا بالنسبة إلى البيانات؟
الحاجة إلى تحليل إضافي

هل يشعرون أنهم قادرين على تسوية هذه المشاكل؟

إلى أي مدى يعتبرون أن الحلول التي يتلقونها عادلة ومنصفة؟

مشاكل أخرى الجيران، والسكن، والحوادث، ومشاكل مع الخدمات العامة؟

ما هي الخطوات التي يتخذها اليمنيون لحل النزاعات والبحث عن حلول للمظالم؟

هل يشعرون انهم قادرين على حل هذه المشاكل؟

تأثير هذه المشاكل الأخرى؟

كلمة تنبيه حول هذه النتائج

لدواع امنية، شمل استطلاع الرأي ثلاث محافظات فقط مكتظة بالسكان ،

- قد تظهر المحافظات الأخرى أنماطا مغايرة

المشاكل التي أبلغ عنها المجيبون

- الخجل والخوف قد يكونان من الأسباب التي تحول دون التبليغ عن بعض المشاكل (احتجازهم، أو وجود مشاكل مع زعيم محلي قوي.)
- المعايير الثقافية قد تكون وراء المبالغة أو التقليل من اهمية التبليغ عن بعض المشاكل (في بعض الثقافات من غير المناسب أن يكون للشخص نزاعات مع الغير)

بعض الجماعات اليمنية قد يكون لها تفضيلات محددة للعدالة بالمقارنة مع معظم البلدان الأخرى (على سبيل المثال فإنها قد تضع أهمية أكبر على «طاعة القادة»)

- لجعل للمقارنة بين البلدان ممكنة، اضطر الفريق لاعتماد استبيانات معيارية عن العدالة. ما يجعل من النتائج محصورة ومحددة بالأبعاد التي جرى قياسها.

وقوف طولي
TOYOTA

9. استخدام البيانات لتقليص عبء مشاكل الأراضي

مكافحة الملاريا ـ الجمع بين خطوات صغيرة من أجل حل مشكلة إنسانية رئيسية

أوضحت مكافحة الملاريا أن الحلول لا تحتاج إلى أن تكون معقدة لتحقيق النجاح. فمزيج من الاستراتيجيات الذكية والإيمان بإمكانية إحداث فرق ينقذ مزيدا من الأرواح كل يوم.

يمكن لاستراتيجيات مماثلة إلى جانب الإيمان بالتغيير أن تمكِّن الناس من التعامل مع نزاعات الاراضي الأكثر صعوبة.

بالنسبة إلى مشاكل الأراضي أظهرت البيانات ما الذي قد ينجح وما لا ينجح

المجالات التي تحتاج تحسينا

1. خفض مستويات التوتر العالية جدا
2. احتواء العنف، والاعتداء
3. أخذ الأراضي، والاستيلاء عليها
4. حل النزاعات على الأراضي يستغرق وقتا طويلا
5. الميراث بين الأقارب
6. إثبات ملكية الأراضي وحيازتها
7. الإجراءات في المحاكم غير واضحة
8. تكاليف المحكمة مرتفعة
9. إيصال الصوت والمعاملة المحترمة

المجالات التي تبعث على التفاؤل

1. الغالبية المطلقة تسعى لإيجاد تسوية ضمن مجتمعاتها
2. قادة الجماعات المحلية يقدمون المشورة فِي أَكْثَرِ الأحيان
3. تعتبر المحاكم والشيوخ أهم المحكمين المحايدين
4. الشيوخ هم أقل تكلفة
5. المحاكم توفر نتائج أكثر عدلا
6. تعتبر نتائج المحاكم فـعالة

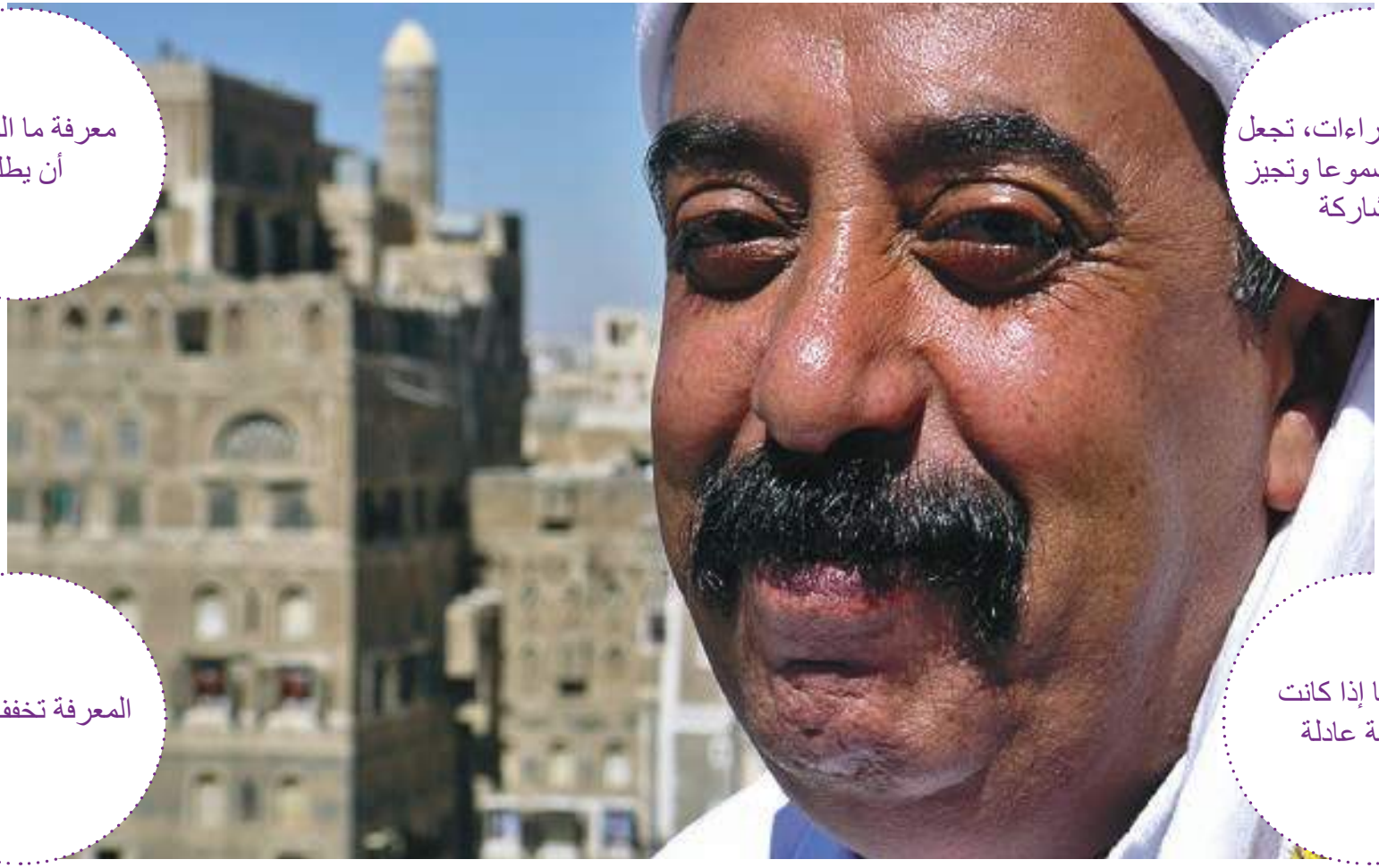

ينصح بهذه الاستراتيجية من خلال الاستعانة بخبراء في العدالة

ينصح بهذه الاستراتيجية من خلال الاستعانة بخبراء في العدالة

إن شبكة من المستشارين والعاملين في الحقل القانوني المحليين قادرة على تأمين خبرات الوساطة وتوفير مزيد من الدعم القانوني إن دعت الحاجة. هم من المتطوعين أو يعملون لقاء أجور ثابتة ومنخفضة

بناء قدرات المجتمعات المحلية، اختيار وتدريب القادرين على حل المشاكل – المتخصصين في نزاعات الاراضي

يجري اللجوء إلي المحكمين كالشيوخ والمحاكم، تحسين إجراءاتهم لكي يتمكنوا من توجيه العملية والضغط على الفرقاء واتخاذ القرار المناسب عند مواجهة المشكلة

تساهم في وضع إجراءات بسيطة وسهلة الفهم. توفر مجموعة من المحاكم في المجتمعات المحلية والمحاكم الرسمية أو الهيئات التحكيمية المختصة تتمتع بصلاحيات كافية.

في قطاع الرعاية الصحية وغيرها من القطاعات، تصبح المعرفة المتخصصة بروتوكولات يسهل فهمها واستعمالها. هذه الإرشادات التدريجية لا تتطلب تدريبا مكثفا وتضمن في الوقت عينه نتيجة جيدة.

تحويل الأمور التي قد تنجح إلى بروتوكولات مجموعة تعليمات متكررة تستند على ممارسات فضلى محلية ودولية ، موجهة عملية تسوية المشاكل المعقدة

يمكن للمنصات الإلكترونية أن تؤمن المعلومات للأطراف التي تتولى حل المشاكل والمحاكم المحلية. الجميع لديه صديق أو قريب لديه اتصال بالإنترنت. ويمكن لنظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت أن تخفض تكاليف التحكيم المتخصصة

تحقيق المزيد من خلال المنصات على الهواتف النقالة وعلى الانترنت- لإيصال المعلومات إلى الناس بسرعة، ولتشكل قنوات توزيع فعالة للبروتوكولات وللسماح للأشخاص بالتواصل مع مجموعة واسعة من مقدمي العدالة مباشرة

دروس قيمة مستخلصة من الشعب اليمني

الشعب اليمني شعب مُتَرَفِّع واسع الحيلة وقادر على إيجاد الحلول بنفسه لحل مشاكله، تخيلوا ما يمكن إدخاله من تحسينات على حياته مع ما يلزم من الدعم والتوجيه.

على الرغم من أن نظام العدالة في البداية يبدو معقدا، أظهر الشعب بنفسه ما ينجح له وما لا ينجح. والآن هو الوقت المناسب للبناء على هذه الدروس.

هذه البيانات لا تمثل مجرد إحصاءات. إنها قصص عن حياة الرجال والنساء والأطفال في اليمن.

لا يمكن تجاهل تأثير الدومينو وتكاليف كل مشكلة عدلية لم تحل في اليمن بعد الآن.

الآن وقد باتت مشاكل العدالة معروفة، بات بالإمكان معالجتها. المبادرات الهادفة، والقابلة للقياس القائمة على مبادرات من الأسفل إلى الأعلى إلى جانب الإيمان الراسخ بأن الأمور ستتغير، قادر على تحسين نوعية حياة الشعب اليمني.